وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministry of Higher Education and Scientific Research
جامعة عباس لغرور – خنشلة –
Abbas Laghrour University / Khenchela
كلية العلوم الاجتماعية و العلوم الانسانية
Faculty of Social Sciences and Humanities
قسم العلوم الاجتماعية

" دراسة تحليلية ميدانية بمديرية التهيئة و التعمير لولاية خنشلة "

دور أدوات التخطيط الحضري في التنمية المستدامة

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاجتماعية تخصص:
علم الاجتماع الحضري

إعداد الطالبة:
✍ بثينة سابق

إشراف الأستاذ:
▪ د.مفيدة عنصر

أعضاء لجنة المناقشة:

اسم ولقب الاستاذ(ة)	الجامعة	الصفة
د.سامية بن رمضان	جامعة عباس لغرور خنشلة	رئيسا
د.مفيدة عنصر	جامعة عباس لغرور خنشلة	مشرفا
د.طباع ريمة	جامعة عباس لغرور خنشلة	مناقشا

السنة الجامعية 2024-2025

شكر و عرفان

الشكر أولًا وأخيرًا لله عزّ وجل، على نعمه التي لا تُعدّ ولا تُحصى، وعلى توفيقه وتسديده في كل خطوة، فله الحمد ملء السماوات والأرض، وله الثناء كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه.

وكل الشكر والامتنان لوالديّ العزيزين، منبعي القوة وسرّ الصبر، إلى أمي الغالية زليخة، صاحبة الدعوات الخالصة، والابتسامة التي أضاءت عتمتي، والحضن الذي آواني حين ضاقت بي الدروب، جزاكِ الله عني خير الجزاء، فما هذا النجاح إلا غرس يديك وصبرك.

وإلى أبي الفاضل لزهر، الذي كان السند والداعم والمعين في كل مراحل حياتي، من علّمني أن الرجولة عطاء، وأن المسؤولية التزام، فلك كل الاحترام والتقدير، وجزاك الله عني كل خير.

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان لمشرفتي الفاضلة الأستاذة " **عنصر مفيدة** " ، التي لم تبخل بتوجيهها، ولا بوقتها، ولا بخبرتها، فكانت نعم القدوة والمرافقة في مسيرة هذا العمل، فلها مني كل الشكر والتقدير على صبرها وتشجيعها ودعمها المستمر.

ولا يفوتني أن أعبّر عن امتناني العميق لكل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية، الذين كان لهم الدور البارز في تكويني الأكاديمي، وفي تنمية فكري وصقل شخصيتي، فلكم جميعًا مني أسمى آيات الشكر والتقدير والاحترام.

فبكم، وبفضل الله أولًا، ثم بدعوات أمي وجهد أبي، ومتابعة أستاذتي، وتوجيهات أساتذتي، أُنجز هذا العمل، وأحمل في قلبي عرفانًا لا ينضب لكل من أسهم في هذه الرحلة العلمية المباركة.

بثينة سابق

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
فهرس الحتويات	
مقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة	
أ. إشكالية الدراسة	4
ب. فرضيات الدراسة	6
ج. أسباب اختيار الموضوع	7
د. أهداف الدراسة	8
ه. أهمية الدراسة	8
و. مفاهيم الدراسة	9
ز. الدراسات السابقة	12
ح.المقاربة السوسيولوجية	14
الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة	
أولاً / أدوات التخطيط الحضري في الجزائر	**19**
أ- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU	21
1. مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	21
2. قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	21
3. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	22
4. مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير	23
ب - مخطط شغل الأراضي (POS)	26

1. مفهوم مخطط شغل الأراضي (POS)	26
2. أهداف مخطط شغل الأراضي	27
3. مراحل إعداد مخطط شغل الأراضي	28
ثانياً/ التنمية الحضرية المستدامة	**31**
أ- مبادئ التنمية الحضرية المستدامة	31
ب- خصائص التنمية الحضرية المستدامة	35
ج- أهمية التنمية الحضرية المستدامة	36
د- عناصر التنمية الحضرية المستدامة	38
ه -أهداف التنمية الحضرية المستدامة	39
و- أبعاد التنمية الحضرية المستدامة	41
ز- مؤشرات قياس التنمية الحضرية المستدامة	46
الفصل الثالث: الإطار الميداني للدراسة	
أولاً/ الإجراءات المنهجية للدراسة	**49**
أ.مجالات الدراسة	49
ب.المنهج و الأدوات المنهجية للدراسة	50
ثانياً/ عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة	**53**
أ.تحليل أدوات التخطيط الحضري في ضوء تساؤلات دليل المقابلة	54
ب.مناقشة النتائج في ضوء الفرضيات و الدراسات السابقة	62
النتائج العامة للدراسة	68
خاتمة	70
الملاحق	72
قائمة المصادر و المراجع	75

مقدمة

في ظل التغيرات المتسارعة التي تشهدها المدن الحديثة، من حيث النمو السكاني المتسارع، والهجرة من الريف إلى الحضر، وتزايد الضغط على البنى التحتية والموارد الطبيعية، أصبحت قضية التخطيط الحضري إحدى القضايا المحورية التي تستقطب اهتمام صانعي السياسات، والباحثين، والمهندسين المعماريين، ومختلف الفاعلين في المجال العمراني. فالمدن لم تعد مجرد تجمعات سكانية بل باتت مراكز ديناميكية للنمو الاقتصادي، والتفاعل الاجتماعي، والإنتاج الثقافي، ومع هذا الدور المتنامي برزت الحاجة الملحة إلى أدوات فعالة في تنظيم المجال الحضري وتوجيهه نحو آفاق تنموية مستدامة.

إن التخطيط الحضري اليوم لم يعد مجرد تقنية تنظيمية تهدف إلى ترتيب استعمالات الأرض فحسب، بل أصبح آلية استراتيجية لتوجيه النمو الحضري وضبطه، وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في آن واحد، ولعل التحدي الأكبر يكمن في كيفية التوفيق بين متطلبات التنمية الحضرية من جهة، وضمان استدامة الموارد وتكافؤ الفرص وتحقيق العدالة المجالية من جهة أخرى، وهنا تبرز أدوات التخطيط الحضري كوسائل ضرورية لترجمة الرؤى والسياسات العمرانية إلى واقع ملموس على الأرض، من خلال آليات التقنين والتنظيم والتوجيه.

وتقوم أدوات التخطيط بدور محوري في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، حيث تعمل على تنظيم التوسع العمراني بطريقة عقلانية، وتحسين استغلال الأراضي، والحد من انتشار الأحياء العشوائية، وحماية المناطق الحساسة بيئيًا، وضمان توفير المرافق والبنى التحتية بشكل متوازن، كما تساعد هذه الأدوات في توجيه الاستثمارات نحو المناطق التي تتوفر فيها مقومات النمو، مما يعزز من فعالية السياسات الحضرية، ويقلل من التفاوتات بين المناطق.

في السياق الجزائري وبالنظر إلى التحولات العمرانية المتسارعة، فقد اعتمدت الدولة مجموعة من الأدوات القانونية والتقنية التي تهدف إلى ضبط النمو الحضري وتحقيق الاستدامة. من أبرز هذه الأدوات نجد مخطط شغل الأرض POS، والذي يحدد كيفية استغلال كل قطعة أرض على المستوى المحلي من حيث البناء والاستعمالات المسموح بها، كما يعتبر مخطط التهيئة والتعمير PDAU

أداة توجيهية أساسية ترسم الآفاق الكبرى للتنمية العمرانية على مستوى بلدي أو مشترك، وتحدد التوجهات العامة لاستعمال الأراضي، وتوزيع التجهيزات، وتوقعات التوسع المستقبلي.

وانطلاقًا من هذا الإطار المفاهيمي والتنظيمي، تأتي هذه الدراسة لتسلط الضوء على الدور العملي الذي تلعبه أدوات التخطيط الحضري، وعلى رأسها PDAU وPOS، في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة، من خلال تحليل آلياتها، ومجالات تدخلها، وفعاليتها في تحقيق التوازنات المجالية والاجتماعية والبيئية في المدن الجزائرية.

و توزعت هذه الدراسة على ثلاثة فصول متكاملة، سعى كل فصل منها إلى معالجة جانب من جوانب البحث وفق تسلسل منطقي ومنهجي. تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للدراسة، حيث تم فيه عرض إشكالية البحث وأهدافه وتساؤلاته، بالإضافة إلى تحديد أدوات جمع البيانات والمنهج المعتمد في الدراسة. أما الفصل الثاني فقد خُصص للإطار النظري واشتمل على عرض مفصل لأدوات التخطيط الحضري، تلاه تحليل لمفهوم التنمية المستدامة وعلاقته بالتخطيط الحضري ، بينما تضمن الفصل الثالث الإطار الميداني للدراسة، حيث تم تطبيق الجوانب النظرية على الواقع العملي من خلال دراسة ميدانية أُجريت بمديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، بغرض الوقوف على آليات التخطيط المعتمدة ومدى مساهمتها في تحقيق التنمية المستدامة محليًا.

الفصل الأول : الإطار المنهجي للدراسة

أ. الإشكالية

تُعدّ المدينة الحضرية فضاءً متكاملاً يعكس تطوّر المجتمعات عبر الزمن، حيث تنبض بالحياة من خلال شوارعها المنظّمة، ومبانيها المتناسقة، وساحاتها العامة، ومساحاتها الخضراء التي تمنحها بُعدًا جماليًّا وإنسانيًّا. فالمدينة ليست مجرد تجمّع عمراني، بل هي كيان ديناميكي يجمع بين النشاط الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، مما يجعلها بيئةً جذّابة للعيش والعمل.

تتميّز المدن بمبانيها الشاهقة، وأحيائها الحديثة، وشبكاتها الطرقية المتطوّرة، مما يساهم في تحسين جودة حياة سكانها. كما أنّ التخطيط الجيّد يخلق توازنًا بين المناطق السكنية والمناطق العامة والمساحات التجارية، مما يحقّق بيئة حضرية متناسقة ومستدامة.

غير أنّ هذا الجمال العمراني قد يُشوَّه بسبب بعض التحدّيات التي تواجه المدن المعاصرة، وأبرزها الاكتظاظ السكاني، والاختناقات المرورية، والتوسّع العمراني العشوائي، والتدهور البيئي، ونقص الخدمات الأساسية. فالتحضّر السريع وغير المنظّم يؤدي إلى ظهور أحياء غير مهيكلة تفتقر إلى البنية التحتية، ويزيد من الضغط على شبكات النقل والمياه والصرف الصحي، مما يساهم في تدني جودة الحياة الحضرية.

كما أنّ الاستغلال غير الرشيد للأراضي يؤدي إلى تقلّص المساحات الخضراء وارتفاع معدّلات التلوّث، وهو ما ينعكس سلبًا على صحة السكان ورفاههم.

لمواجهة هذه التحدّيات، أصبح من الضروري تبنّي حلول فعّالة تضمن تطوير المدن بطريقة مستدامة. ومن بين الحلول المقترحة: تعزيز التخطيط الحضري، وتحديث البنية التحتية، وتحسين أنظمة النقل، وحماية المساحات الخضراء، واعتماد سياسات سكنية متوازنة، وتعزيز استخدام الطاقات المتجددة.

في هذا السياق، يبرز التخطيط الحضري كأداة أساسية لمعالجة هذه المشكلات، حيث يهدف إلى تحقيق توزيع متوازن للسكان والأنشطة، وتنظيم استعمالات الأراضي، وتحسين البنية التحتية، بما يحقّق بيئة حضرية أكثر استدامة. فالتخطيط الحضري لا يقتصر على الجانب العمراني فقط، بل يشمل أبعادًا اجتماعية واقتصادية وبيئية، ممّا يجعله أحد المحاور الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة، التي تقوم على مبدأ التوازن بين متطلبات التنمية الحالية وحاجات الأجيال القادمة، مع الحفاظ على الموارد البيئية، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وتحقيق النمو الاقتصادي.

يُعدّ التخطيط الحضري أيضًا وسيلة استراتيجية لضمان مدن أكثر استدامة من خلال تنظيم توسّعها، وتعزيز مساحات العيش الملائمة، وتوفير خدمات أساسية ذات جودة.

في الجزائر، تعتمد الدولة على مجموعة من أدوات التخطيط الحضري لضبط المجال العمراني، نذكر منها: المخطط الجهوي للتهيئة العمرانية (SRAT)، المخطط الوطني للتهيئة العمرانية (SNAT)، مخطط تهيئة الولاية (PAW)، مخطط تهيئة البلدية (PAC)، مخطط شغل الأراضي (POS)، الذي يحدّد استعمالات الأراضي، مخطط توجيه التهيئة والتعمير (PDAU)، الذي يرسم الخطوط العريضة للتوسّع الحضري

إلى جانب برامج أخرى كبرامج إعادة تأهيل الأحياء الحضرية، ومشاريع تهدف إلى تحسين الأحياء القديمة، وسياسات السكن والتوسّع العمراني، التي تشمل برامج مثل المدن الجديدة والمجمّعات السكنية. وتَسعى هذه الأدوات إلى تحقيق تنمية حضرية مستدامة تلبي احتياجات المواطنين، مع احترام الخصوصيات البيئية لكل منطقة.

في هذا الإطار نتناول هذه الدراسة ولاية خنشلة كنموذج، لدراسة دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لما تشهده من تحدّيات عمرانية متعلّقة بالتوسّع العشوائي، ونقص التجهيزات الأساسية، وضرورة تعزيز الاستغلال الأمثل للمجال الحضري.

وسيتم التركيز على الأداتين التاليتين: POS وPDAU المُطبّقتين في الولاية، ومدى فعاليتهما في تحسين المشهد الحضري، وتحقيق تنمية مستدامة تستجيب لمتطلبات السكان الحاضرين والمستقبليّين.

ومن أجل التعمق أكثر، نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

السؤال الرئيسي:

- إلى أي مدى تساهم أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة؟

الأسئلة الفرعية:

- س1: إلى أي حد تعزز أدوات التخطيط الحضري التنمية المستدامة داخل المدن؟
- **س2:** كيف تساهم أدوات التخطيط الحضري مثل مخططات شغل الأراضي (POS) ومخططات التهيئة والتعمير (PDAU) في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؟

ب. فرضيات الدراسة

الفرضية الرئيسية:

- تؤدي أدوات التخطيط الحضري دورًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة.

الفرضيات الفرعية:

ف1: توجد مجموعة من أدوات التخطيط الحضري التي تساهم في تحقيق التنمية المستدامة، أبرزها: POS وPDAU وSDAU، حيث من خلالها يتم تنظيم النمو العمراني.

ف2: تُسهم أدوات التخطيط الحضري كـ POS وPDAU في تحقيق التنمية المستدامة عبر تنظيم العمران وتوزيع الخدمات وحماية البيئة لضمان توازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

ج.أسباب اختيار الموضوع:

- **الأسباب الموضوعية**

1. الارتباط بالتخصص الأكاديمي: دراسة التخطيط الحضري والتنمية المستدامة تُعد جزءًا أساسيًا من تخصصنا، مما يجعل هذا الموضوع مناسبًا للمذكرة .

2. الجانب التطبيقي والمهني: يساعدك هذا البحث في المستقبل المهني في حين خططنا للعمل في مجالات التخطيط العمراني أو التنمية المستدامة أو الاستشارات الحضرية، حيث يمنح فهمًا أعمق للأدوات المستخدمة وتأثيرها.

3. الحاجة العلمية لدراسة العلاقة بين التخطيط والتنمية:

نظرًا لندرة الدراسات التطبيقية التي تربط بين أدوات التخطيط الحضري وفعاليتها في تحقيق التنمية المستدامة، يُعد هذا البحث مساهمة علمية مهمة.

- **الأسباب الذاتية**

1. الاهتمام الشخصي بالمجال: يعكس هذا الموضوع اهتمامًا شخصيًا عميقًا من الباحث بتطوير وتحسين البيئة الحضرية، من خلال فهم دور التخطيط في معالجة التحديات التي تواجه المدن الحديثة مثل التوسع العمراني السريع، وتدهور البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية.

2. الربط بين الدراسة الأكاديمية والتطبيق العملي: بما أن الموضوع يتناول مفاهيم تخطيطية وعمرانية تُستخدم فعليًا في مشاريع التنمية المستدامة، فإن اختياره يمثل فرصة للباحث لربط المعارف النظرية بالتطبيقات الواقعية في ميدان التخطيط الحضري.

د.أهداف الدراسة :

- **الأهداف العملية :**

1. تحسين جودة الحياة: من خلال تحسين توزيع الخدمات، والحد من الاكتظاظ والتوسع العشوائي.

2. توجيه الاستثمارات العمرانية: عبر توفير إطار لتوجيه المشاريع وتحقيق التوازن بين الاقتصاد وحماية البيئة.

- **الأهداف العلمية :**

1. تقديم نماذج وتقنيات حديثة: تدعم في تطبيق أدوات وتقنيات التخطيط الحضري.

2. فتح آفاق البحث في السياسات الحضرية: من خلال فهم العلاقة بين السياسات العامة وأدوات التخطيط الحضري.

ه.أهمية الدراسة :

- **الأهمية العلمية (النظرية)**

1. تساهم في إثراء المعرفة الأكاديمية حول العلاقة بين التخطيط الحضري والتنمية المستدامة.

2. تساعد الباحثين والمخططين على فهم دور السياسات والتشريعات في تحقيق بيئة حضرية متوازنة.

3. تقدم إطارًا نظريًا يمكن الاستفادة منه في دراسات مستقبلية حول الموضوع نفسه أو مواضيع ذات صلة.

- **الأهمية العملية (التطبيقية)**

1. تساعد صُنّاع القرار على تحسين استراتيجيات التخطيط الحضري من خلال توظيف الأدوات المناسبة لتحقيق التنمية المستدامة.

2. تساهم في تقليل العشوائية والتوسع غير المنظم في المدن، من خلال توجيه استعمالات الأراضي بشكل فعال.

3. تدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية، عبر تحسين توزيع البنية التحتية والخدمات العامة.

و. مفاهيم الدراسة

- **مفهوم "الدور" لغة واصطلاحًا**

1. لغة:

الدور في اللغة هو المكانة أو الوظيفة التي يؤديها شيء أو شخص ما في سياق معين، ويقال: "دار الشيء يدور" أي تحرك في مسار دائري، ويُستخدم للدلالة على التسلسل والتتابع في الأحداث أو المهام. (ابن منظور، 2003، ص 812)

2. اصطلاحًا:

يُعرف الدور اصطلاحًا بأنه المهمة أو الوظيفة التي يؤديها فرد أو مؤسسة أو ظاهرة في إطار معين، لتحقيق أهداف محددة داخل نظام متكامل. وهو مفهوم يُستخدم في مختلف المجالات، مثل علم

الاجتماع، والاقتصاد، واللغة، حيث يُشير إلى التأثير الذي يُمارسه عنصر معين ضمن بيئة معينة. (عبد الرحمن بدوي، 1982، ص 210)

❖ **مفهوم "التخطيط" لغة واصطلاحًا**

1. لغة: التخطيط في اللغة مشتق من الفعل "خطّ"، أي رسم الخطوط ووضع التصورات المسبقة. ويُعرف بأنه وضع خطة منظمة لتحقيق هدف معين وفق ترتيب وتنسيق محدد، وقد ورد في لسان العرب: "الخط هو رسم الشيء وبيانه". (ابن منظور، 2003، ج 5، ص517.)

2. اصطلاحًا: التخطيط اصطلاحًا هو عملية منظمة تهدف إلى تحديد الأهداف المستقبلية ووضع الاستراتيجيات والوسائل المناسبة لتحقيقها، من خلال تنظيم الموارد وتوجيه الجهود نحو تحقيق نتائج محددة خلال فترة زمنية معينة. ويُعرفه بعض الباحثين بأنه اتخاذ القرارات المسبقة حول: ماذا يفعل، ومتى يفعل، وكيف يفعل، ومن سيقوم به.(حسين عبد الحميد، 2005، ص27)

❖ **مفهوم "التنمية" لغة واصطلاحًا**

1. لغة: التنمية مشتقة من الفعل "تمى" أي زاد وكثر، وتُعرف بأنها الزيادة والنمو والارتقاء من حالة إلى أخرى أفضل. وقد ورد في لسان العرب: "نمَى الشيءُ نموًّا، أي زاد وكثر"(ابن منظور، 2003، ج 5، ص570.)

2. اصطلاحًا: التنمية اصطلاحًا هي عملية تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في مجتمع معين من خلال استغلال الموارد المتاحة لتحقيق رفاهية الأفراد وضمان استدامة التطور. ويُعرفها بعض الباحثين بأنها مجموعة من الإجراءات التي تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع لرفع مستوى المعيشة وتحقيق التقدم. (محمد عمار، 2010، ص45)

❖ **مفهوم أدوات التخطيط الحضري اصطلاحًا وإجرائيًا**

1. اصطلاحًا:

أدوات التخطيط الحضري تُعرف بأنها مجموعة من الآليات والتقنيات القانونية والتنظيمية والهندسية التي تُستخدم لضبط وتنظيم المجال العمراني، بهدف تحقيق تنمية حضرية متوازنة ومستدامة. وتشمل هذه الأدوات مخططات التهيئة والتعمير، قوانين البناء، والتوجيهات التخطيطية المختلفة التي تُساهم في تحسين البيئة الحضرية وضمان الاستخدام الأمثل للأراضي. (عبد القادر جابري،2015، ص78.)

2. إجرائيًا:

يقصد بأدوات التخطيط الحضري إجرائيًا الوسائل العملية التي تعتمدها الجهات المختصة، كالبلديات والهيئات العمرانية، في تطبيق السياسات الحضرية، من خلال تنظيم استعمالات الأراضي، وتحديد مناطق التوسع، وتوجيه الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات، وفق معايير التنمية المستدامة.

❖ **مفهوم التنمية المستدامة اصطلاحًا وإجرائيًا**

1. اصطلاحًا:

التنمية المستدامة هي عملية تطوير اقتصادية واجتماعية وبيئية تهدف إلى تلبية احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها، من خلال تحقيق توازن بين استغلال الموارد، وحماية البيئة، والتنمية الاجتماعية. (الأمم المتحدة، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية،1987، ص 43)

2. إجرائيًا:

يقصد بالتنمية المستدامة إجرائيًا مجموعة من السياسات والاستراتيجيات التي تعتمدها الحكومات والمؤسسات لضمان الاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية، وتحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز النمو الاقتصادي، مع مراعاة الأبعاد البيئية لضمان استمرارية التنمية عبر الأجيال.

❖ **تعريف بمخطط شغل الأراضي (POS) اصطلاحًا**

اصطلاحًا: يُعرف مخطط شغل الأراضي (Plan d'Occupation des Sols – POS) بأنه وثيقة تخطيط حضري تهدف إلى تحديد كيفية استخدام الأراضي داخل منطقة معينة، من خلال تنظيم الاستعمالات المختلفة: سكني، تجاري، صناعي، زراعي، وتحديد قيود البناء مثل الارتفاعات، والكثافات، والمساحات الخضراء، بما يضمن تنمية حضرية متوازنة ومنظمة. (جمال العيساوي، 2018، ص 112)

❖ **تعريف بمخطط توجيه التهيئة والتعمير (PDAU) اصطلاحًا**

اصطلاحًا: يُعرف مخطط توجيه التهيئة والتعمير (Plan Directeur d'Aménagement et d'Urbanisme – PDAU) بأنه وثيقة تخطيط حضري استشرافية تُحدد التوجهات الكبرى لتهيئة وتطوير المجال العمراني على المدى الطويل، من خلال تحديد مناطق التوسع العمراني، مواقع البنية التحتية، واستعمالات الأراضي، بهدف تحقيق تنمية حضرية متكاملة ومستدامة.(جمال العيساوي، 2018، ص 130)

ز.الدراسات السابقة

1. الدراسة الأولى : دراسة جزائرية – رسالة ماستر

العنوان PDAU-POS : " دور المخططات العمرانية في تحقيق التنمية المستدامة في الجزائر – دراسة حالة المخططين "

الطبعة/السنة: الطبعة: مذكرة ماستر، 11 سبتمبر 2022

نوع المقال: رسالة ماستر (قانون تهيئة وتعمير)

البلد: الجزائر (جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج)

الإشكالية: هل خطط التهيئة والتعمير (PDAU) ومخططات شغل الأراضي (POS) في الجزائر تخدم فعلاً أهداف التنمية المستدامة؟

أبرز النتائج:

أدوات PDAU و POSلا تزال محط اهتمام كأدوات قانونية لتحقيق التنمية المستدامة، لكن التطبيق الواقعي ضعيف؛ الطغيان العمراني استنزف الأراضي الفلاحية وأخفى المساحات الخضراء واجهت هذه الأدوات عدة معوقات تشمل ضعف التفعيل والمراقبة.

التوصيات: تجديد وتحيين القوانين بشكل دوري، وفرض رقابة حقيقية لتعزيز فعالية التنمية المستدامة.

2.الدراسة الثانية : دراسة جزائرية – أطروحة دكتوراه

العنوان: "توسع المجال الحضري ومشروعات التنمية المستدامة – مدينة بسكرة أنموذجا"

الطبعة/السنة: أطروحة دكتوراه 2015.

نوع المقال: رسالة دكتوراه (علوم إنسانية واجتماعية)

البلد: الجزائر (جامعة محمد خيضر – بسكرة)

الإشكالية: ما دور أدوات التخطيط العمراني PDAU و POSفي تنظيم توسع المجال الحضري وضمان استدامة المشاريع التنموية؟

أبرز النتائج:

أدوات التخطيط العمراني تُعتَبَر أساسية في تنظيم النمو الحضري وتوزيع السكان والأنشطة الصناعية.

التطبيق العملي محدود؛ رغم خطط تنظيمية واضحة، إلا أن التنفيذ العملي يفتقر إلى التنسيق والتوزيع العقلاني .

أوصت الدراسة بتعزيز الإجراءات الإدارية والتنظيمية للمخططات لتأمين التوازن بين التوسع الحضري والتنمية المستدامة .

3.الدراسة الثالثة أطروحة دكتوراه في الجغرافيا والتخطيط الحضري

عنوان الدراسة:"دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة بلدية بئر خادم، الجزائر العاصمة "

اسم الباحث: د. سفيان بن زروال.

سنة النشر: 2019.

الجهة الأكاديمية: جامعة الجزائر 1 – كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية.

نوع الدراسة: أطروحة دكتوراه في الجغرافيا والتخطيط الحضري.

إشكالية الدراسة:

انطلقت الدراسة من تساؤل رئيسي مفاده:

"إلى أي مدى تساهم أدوات التخطيط الحضري المعتمدة في بلدية بئر خادم في تجسيد مبادئ التنمية المستدامة، رغم التحديات المرتبطة بالتوسع العمراني والنمو الديمغرافي؟".

أدوات التخطيط المدروسة:

مخطط شغل الأراضي (POS)

مخطط التهيئة والتعمير (PDAU)

الوثائق التنظيمية والإدارية كالرخص والتقارير الفنية

أبعاد التنمية المستدامة المدروسة :

البيئية:

حماية البيئة الحضرية وتنظيم التوسع العمراني.

الاجتماعية: تحقيق التوازن في توزيع الخدمات والسكن.

الاقتصادية: تشجيع الاستثمار وتطوير البنى التحتية.

أبرز النتائج:

- ضعف التنسيق المؤسسي بين مختلف الفاعلين في مجال التخطيط الحضري أدى إلى تضارب في تطبيق السياسات وتراجع الأثر الفعلي للأدوات.

- غياب الدراسات السوسيولوجية والبيئية المرافقة لوثائق التخطيط جعل الكثير منها غير متجذّر في الواقع المحلي.

- الاعتماد الشكلي على أدوات التخطيط، دون متابعة تنفيذها أو تحديثها وفق تطورات الواقع العمراني.

- وجود فجوة بين ما هو منصوص عليه نظريًا في أدوات التخطيط، وما يتم تنفيذه فعليًا على الأرض، مما يعيق تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- التوصية بضرورة اعتماد مقاربة شاملة وتشاركية تجمع بين البعد التخطيطي والتنموي والاجتماعي لتحقيق استدامة فعلية في المجال الحضري.

❖ أوجه الإستفادة من الدراسات السابقة

لقد مكّنتنا الدراسات السابقة من بناء قاعدة معرفية صلبة لفهم مدى نجاعة أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة ضمن السياق الجزائري، كما أسهمت في بلورة الإشكالية الأساسية للدراسة الحالية وتوجيه مسار التحليل الميداني. فقد أوضحت دراسة الماستر بجامعة برج بوعريريج (2022) أنّ المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، رغم أهميتهما كأدوات قانونية، لا تزال فعاليتهما على أرض الواقع محدودة، حيث أدى ضعف المراقبة إلى استنزاف الأراضي الفلاحية وتقلص الفضاءات الخضراء، مما يكشف عن قصور بيئي واضح. هذا المعطى لفت انتباهنا إلى ضرورة التركيز في دراستنا على مدى احترام هذه الأدوات لمبدأ حماية المحيط الطبيعي في ولاية خنشلة.

من جهة أخرى بيّنت أطروحة الدكتوراه من جامعة بسكرة (2015) أن مشاريع التنمية المستدامة الحضرية تعاني من خلل في التنسيق، حيث تفشل أدوات التخطيط في ضمان توازن عمراني واقتصادي واجتماعي رغم توفر الخطط النظرية، وهو ما استرشدنا به في تحليل مدى فعالية التنسيق بين الفاعلين المحليين بمديرية التهيئة والتعمير بخنشلة. أما دراسة بلدية بئر خادم (2019) فقد قدمت رؤية عميقة من خلال التوسع في تحليل الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (البيئية، الاقتصادية، الاجتماعية)،

وربطها مباشرة بأدوات التخطيط، كما سلّطت الضوء على الفجوة بين الوثائق التخطيطية والتنفيذ الفعلي، وهي فجوة رصدنا مؤشرات مشابهة لها ميدانيًا في ولايتنا.

ومن خلال مقارنة هذه الدراسات أمكننا استخلاص استنتاج محوري يتمثل في أنّ أزمة التخطيط الحضري في الجزائر لا تكمن فقط في تصميم الأدوات، بل في مدى تفعيلها وتكييفها مع الواقع المحلي المتغير. وعليه ساعدتنا هذه الدراسات في بناء تصور نقدي واعٍ يُبرز ضرورة دمج الأبعاد الاجتماعية والبيئية في قراءة سياسات التخطيط، وعدم الاقتصار على البعد الهندسي أو القانوني. كما شكّلت مرجعًا لتدقيق أدوات الدراسة الحالية وتوجيهها نحو الإشكالات الفعلية المتكررة، بهدف تقديم معالجة أعمق وأكثر تجذرًا في الميدان.

ح.المقاربة السوسيولوجية :

أولًا: لمحة عن النظرية الوظيفية (المدخل النظري)

تُعدّ النظرية الوظيفية (Functionalism) من أبرز النظريات في علم الاجتماع، وقد ظهرت مع بدايات التفكير السوسيولوجي الكلاسيكي، وبلغت ذروتها مع أعمال علماء مثل إميل دوركايم وتالكوت بارسونز وروبرت ميرتون.

ترى هذه النظرية أن المجتمع كيان منظم يتكون من مجموعة من الأنساق والعناصر التي تؤدي وظائف محددة، بهدف تحقيق التوازن والاستقرار داخل البنية الاجتماعية. وتفترض أن كل عنصر اجتماعي (مثل القانون، التعليم، أو التخطيط الحضري) يساهم بوظيفة معينة تُبقي على انسجام المجتمع وتماسكه. بحسب الوظيفيين، فإن أي خلل في وظيفة عنصر معين يؤدي إلى اضطراب في النظام العام، مما يتطلب تدخلًا لإعادة التوازن ..(Parsons,1951;Merton,1968)

ثانيًا: النظرية الوظيفية في ظل دراسة "دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة"

في سياق دراسة "دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة"، نجد أن النظرية الوظيفية تقدم إطارًا تحليليًا مناسبًا لفهم كيفية مساهمة هذه الأدوات في تحقيق الانسجام والاستقرار داخل النسيج الحضري. فمن منظور وظيفي، تُعد أدوات التخطيط الحضري بمثابة آليات تنظيمية تعمل على ضبط استعمال المجال، وتوجيه النمو العمراني بطريقة تضمن تحقيق أهداف المجتمع (مثل توفير السكن، البنية التحتية، والعدالة المجالية).ويُفهم التخطيط الحضري هنا على أنه أداة لضمان أداء كل عنصر من عناصر المدينة لوظيفته بشكل متناغم:

الأحياء السكنية ← للسكن

المناطق الصناعية ← للإنتاج

المساحات الخضراء ← للراحة والبيئة

وكل هذه الوظائف تسهم في استقرار النظام الحضري، وهو جوهر ما تؤكده النظرية الوظيفية.

ثالثًا: إسقاط النظرية الوظيفية على أدوات التخطيط الحضري

- **أداة مخطط شغل الأراضي POS :**

- الوظيفة الأساسية: تحديد كيفية توزيع الاستعمالات (سكني، صناعي، تجاري، ترفيهي....)

الإسقاط الوظيفي:

- POS يُنظر إليه كآلية لضمان أن كل جزء من الفضاء الحضري يقوم بدوره الاجتماعي ضمن النسق العام للمدينة. فإذا تم استخدام الأرض بشكل عشوائي، فإن وظائف المدينة ستختل، مما يؤدي إلى تفكك اجتماعي واختناق عمراني.
- لذا فإن POS يضبط هذا التوزيع بطريقة وظيفية تضمن التوازن الحضري وتحقيق الرفاه.

➢ **أداة مخطط توجيه التهيئة والتعمير PDAU :**

الوظيفة الأساسية: وضع تصور شامل طويل المدى للتوسع العمراني وتوجيه الاستثمارات والبنية التحتية.

الإسقاط الوظيفي:

PDAU يُمثل العقل التخطيطي الذي يربط بين وظائف المدينة الحالية والمستقبلية. إنه يضمن التكامل بين الوظائف الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويمنع التوسع العشوائي الذي قد يؤدي إلى خلل وظيفي.بالتالي، فهو أداة تساهم في تحقيق الاستقرار البنيوي للمدينة كما تصفه النظرية الوظيفية.

رابعًا: أدوات التخطيط الحضري وتحقيق التنمية المستدامة من منظور وظيفي

من خلال إسقاط النظرية الوظيفية على أدوات التخطيط، يتضح أن هذه الأدوات تُمارس دورًا نظاميًا في الحفاظ على توازن عناصر المجتمع الحضري، وهي بذلك تساهم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة عبر:

- وظيفة بيئية: تنظيم استعمالات الأرض يمنع التدهور البيئي.

-وظيفة اقتصادية: التوزيع الوظيفي للأراضي يساهم في دعم الأنشطة الاقتصادية المحلية.

- وظيفة اجتماعية: ضمان الوصول العادل إلى الخدمات، والحد من التهميش المجالي.

وعليه فإن أدوات التخطيط الحضري لا تُعد مجرد وسائل تقنية، بل أنساق وظيفية تضمن السير المنتظم للمجتمع الحضري نحو الاستدامة.

الفصل الثاني : الإطار النظري للدراسة

أولاً / أدوات التخطيط الحضري في الجزائر

في خضم التحولات العمرانية السريعة التي تشهدها الجزائر، تبرز أدوات التخطيط الحضري كأدوات فنية وإستراتيجية تعمل على نحت ملامح المدن وتشكيل هويتها المستقبلية. ليست هذه الأدوات مجرد وثائق أو مخططات جامدة، بل هي بمثابة الروح التي تتنفس من خلالها المدن ، فتحدد مسارات نموها، وتوازن بين احتياجات الحاضر وطموحات المستقبل.

تكمن أهمية هذه الأدوات في كونها الجسر الذي يربط بين الحلم والواقع ، حيث تعمل على تنظيم الفضاءات العمرانية، وتوزيع الخدمات، وحماية المناطق الخضراء، وتعزيز البنية التحتية، كل ذلك في إطار رؤية شاملة تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة تحفظ حقوق الأجيال القادمة.

ومن بين هذه الأدوات، نجد المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) ، الذي يعتبر الخارطة الاستراتيجية التي ترسم الملامح العامة للمدينة أو المنطقة، محددةً الاتجاهات الكبرى للتنمية العمرانية. أما مخطط شغل الأراضي (POS) فيأتي كأداة تفصيلية تعمل على تنزيل الرؤية الكبرى على أرض الواقع ، حيث يحدد الاستخدامات الدقيقة لكل قطعة أرض، ويضع المعايير اللازمة لضمان تناسق المشاريع مع البيئة المحيطة.

إلى جانب هاتين الأداتين، توجد أدوات أخرى مثل مخطط التنمية العمرانية (PDA) الذي يركز على الجوانب الاجتماعية والاقتصادية، و مخطط التهيئة الإقليمية (SDAU) الذي يهتم بالتخطيط على مستوى الأقاليم الكبرى. إلا أننا في دراستنا اخترنا أن نتعمق في أداتي PDAU وPOS، نظراً لكونهما القلب النابض لعملية التخطيط الحضري في الجزائر، ولدورهما المحوري في تشكيل المدن الجزائرية الحديثة التي تجمع بين الأصالة والمعاصرة.

و هكذا تصبح أدوات التخطيط الحضري ليست مجرد أدوات إدارية، بل فنًّا يُمارس على مساحة الوطن ، حيث تُحاك الأحلام وتُبنى المدن، وتُخلق الفضاءات التي تعكس هوية الشعب وطموحاته.

أ- المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير PDAU

1. مفهوم المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

يُعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداةً استراتيجيةً تهدف إلى تنظيم المجال العمراني وتوجيه التطور الحضري بشكل متوازن ومستدام ، وجاء تعريفه حسب المادة 16 من القانون 90/29 على أن " المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير هو أداة للتخطيط المجالي والتسيير الحضري، يحدد التوجيهات الأساسية للتهيئة العمرانية للبلدية أو البلديات المعنية أخذا بعين الاعتبار تصاميم التهيئة ومخططات التنمية، ويضبط الصيغ المرجعية لمخطط شغل الأراضي". (المادة 16 ، القانون 90/29 ، 1990).

و عليه يُعرِّف نص المادة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير كأداة تخطيطية تهدف إلى تنظيم المجال وإدارة التطور العمراني بما يتوافق مع أهداف السياسة الوطنية للتهيئة والتعمير، حيث يحدد هذا المخطط التوجيهات العامة والاستراتيجية لتطوير المناطق الحضرية على مستوى بلدية أو مجموعة بلديات، مع مراعاة التوازن بين القطاعين الفلاحي والصناعي، والحفاظ على البيئة والموارد الطبيعية والمناظر الجميلة، بالإضافة إلى صون التراث الثقافي والتاريخي للمنطقة، كما يأخذ المخطط بعين الاعتبار أهداف مخططات التنمية، والتغيرات الديمغرافية، ومشكلة الهجرة من الريف إلى المدينة، مع العمل على تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان، سواء على المستوى الاقتصادي أو الاجتماعي.

2. قطاعات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

حدد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حسب المادة 19 من القانون 90/29 تصنيف القطاعات التي تصنف حسب توجيهاته لكل إقليم جغرافي على مستوى البلديات وهي كالتالي: (المادة 19-20-22-23 ، القانون 90/29، 1990)

القطاع المعمر (SU) : فحسب المادة 20 من القانون 90/29 فإن هذا القطاع يشمل كل الأراضي التي تشغلها البنايات المجتمعة، والمساحات الفاصلة بين هذه البنايات كالمساحات الخضراء والحدائق العمومية والغابات الحضرية، أي الأراضي التي تم تعميرها مسبقا أو هي في طور التعمير والبناء، والذي حددت مدته بـ 05 سنوات.

القطاع المبرمج للتعمير (SAU) : ويشمل الأراضي المبرمجة للتعمير في المستقبل على المدى القصير والمتوسط، وذلك في آفاق حددت مدتها بـ 10سنوات.

قطاع التعمير المستقبلي (SUF) : والذي تم تحديده من خلال المادة 22 من القانون 29/90، ويتعلق الأمر بالأراضي المبرمج فيها التعمير على المدى البعيد أي في آفاق 20 سنة.

القطاع غير القابل للتعمير (SNU) : فحسب المادة 23 من القانون 29/90، فإن هذا القطاع يشمل الأراضي غير القابل فيها التعمير، مع إمكانية وجود حقوق للبناء بشرط أن تكون محددة بدقة وبنسب تتناسب مع الحاجات الاقتصادية الملحة والضرورية لهذه المناطق، كالأراضي الفلاحية أو الغابية، أو حتى الأراضي التي تزخر بالتراث الثقافي والتاريخي.

3. أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

تتمثل أهداف المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في تحديد المناطق القابلة للتعمير بما يتلاءم مع متطلبات تطور النسيج العمراني في منطقة معينة، مع ضمان استغلالها بشكل عقلاني وفعّال لتجنب إهدار الأراضي، خاصة في المراكز الحضرية الكبرى حيث أصبح العقار نادرًا، مما يعيق إقامة التجهيزات العمومية المحلية.

كما يهدف المخطط إلى تحديد الأراضي التي يجب حمايتها ومنع أي تعمير أو تعدي عليها، مثل الأراضي الزراعية التي تُعد ركيزة للأمن الغذائي، والمناطق الغابية التي تُشكل رئة للمدن، بالإضافة إلى الأراضي ذات القيمة التاريخية والثقافية التي تحافظ على هوية الدولة وجذورها.

إلى جانب ذلك يسعى المخطط إلى حماية البيئة والموارد الطبيعية وفق مبادئ التنمية المستدامة، مع ضمان تنمية متوازنة لجميع أقاليم البلاد دون المساس بحقوق الأجيال القادمة، وتجنب أي تدخلات قد تضر بالبيئة، مثل التلوث أو الاعتداء على النظم الإيكولوجية للنباتات والحيوانات.

وأخيرًا يهدف المخطط إلى الوقاية من الأخطار الطبيعية والصناعية المحتملة، من خلال تحديد المناطق المعرضة للخطر كتلك المعرضة للزلازل أو الفيضانات، وتصنيفها حسب درجة الخطورة لضمان سلامة السكان والممتلكات. (القانون 90/29 ، 1990).

4. مراحل إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

تتضمن عملية إعداد المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ثلاث مراحل أساسية:

المرحلة الأولى: تسجيل مشروع المخطط والإعلان عن المناقصة

في هذه المرحلة، يتم تسجيل مشروع إنجاز المخطط التوجيهي والإعلان عن مناقصة وطنية، أو استشارة مفتوحة أو محدودة.

تقوم هيئة تقنية مختصة تتمثل في مديرية البناء والتعمير بتسجيل دراسة المخطط ، وهذه المديرية تعد الجهة الرئيسية المشرفة على هذه الدراسات، حيث تنسق بين المسؤول الأول عن مجال الدراسة الذي غالباً ما يكون رئيس المجلس الشعبي البلدي، وبين المكلف بالدراسات والذي يمثل مكتب الدراسات.

عند اتخاذ مديرية البناء والتعمير قرار الانطلاق الفعلي في إعداد أدوات التهيئة والتعمير، تقوم بتحضير دفتر الشروط الذي يحدد البنود اللازمة للمترشحين لإنجاز هذه الدراسة، بعدها يتم الإعلان عن فتح مناقصة وطنية أو استشارة لاختيار مكتب الدراسات المؤهل، الذي يجب أن تتوفر فيه القدرات التقنية والمادية اللازمة.

وفيما يخص دفتر الشروط، فينقسم إلى جزأين تمثلان في العرض التقني والعرض المالي، بحيث يتضمن كل جز منهما توفر شروط إلزامية كالتالي : (وزارة السكن والعمران، ملخص عن دفتر الشروط النموذجي ، 2010 .)

- العرض التقني : والذي يحدد الشروط التقنية لتأهيل مكاتب الدراسات للترشح والحصول على المناقصة، ومن بين هذه المعايير نجد :

- ضرورة حيازة مكتب الدراسات على فريق عمل مكون من مجموعة متكاملة من المختصين في مجال الدراسة (كالمهندسين المعماريين المتخصصين في البنية التحتية والتهيئة العمرانية المتخصصين في المناظر وعلم الجيولوجيا والاقتصاد، والمختصين في الطرق والشبكات المختلفة).
- الخبرة المهنية والتجارب السابقة في إنجاز الدراسات والأبحاث العمرانية.
- الإمكانيات والوسائل المادية اللازمة لإنجاز الدراسة.
- مخطط ومنهجية العمل المقترحة وفق برنامج زمني محدد.

- العرض المالي : والذي من خلاله يقوم مكتب الدراسات بتحديد الشروط المالية، وتكلفة الخدمة التي سوف يقوم بها .

لتقوم بعدها مديرية البناء والتعمير بتشكيل لجنة متخصصة لتقييم العروض المقدمة، بعد ذلك يتم اختيار مكتب الدراسات الذي يستوفي الشروط المطلوبة، و عادةً ما يكون المعيار المعتمد في هذه العملية هو اختيار العرض المالي الأقل، مما يعني أن التركيز يكون على تكلفة المشروع لتحديد المكتب الأنسب.

المرحلة الثانية :مرحلة إنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

تتم عملية إنجاز المخطط التوجيهي وفقاً لما تنص عليه القوانين واللوائح المعمول بها في هذا المجال، وتُقسم هذه العملية إلى مرحلتين رئيسيتين :

- المرحلة الأولى : هي مرحلة التحليل والتشخيص، حيث يتم مراجعة الوضع الراهن للمنطقة، بما في ذلك دراسة الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، و تهدف هذه المرحلة إلى تحديد الاحتياجات والتحديات التي تواجه المنطقة، مما يساعد في بناء قاعدة بيانات دقيقة تدعم الخطوات التالية.
- المرحلة الثانية : تتعلق باقتراحات التهيئة والنظام، حيث يقوم مكتب الدراسات بتقديم حلول مقترحة لتطوير المنطقة وتحسين جودتها، و تشمل هذه الاقتراحات تصميمات معمارية وتخطيطية تتناسب مع الاحتياجات المحددة في المرحلة السابقة.

و نلاحظ أن العديد من مكاتب الدراسات يقترحون إضافة مرحلة ثالثة تتمثل في ضبط نمط التهيئة المختارة ووضع نظام التعمير ، و تهدف هذه المرحلة إلى تحديد المعايير الدقيقة والإجراءات اللازمة لتنفيذ الاقتراحات، مما يضمن توافقها مع الأهداف التنموية للمنطقة ويساعد في تحقيق التنمية المستدامة.

المرحلة الثالثة :المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير

تتم هذه العملية بعد استشارة مختلف الفاعلين في قطاع التعمير والفلاحة الري النقل والأشغال العمومية وكل من قد يكون له دخل أو دور بمجال التهيئة والتعمير ، ثم يلي فتح الاستقصاء العمومي لمدة 45 يوم. (المادة 26 ، القانون 90/29 ، 1990).

عقب جمع جميع التعليقات والملاحظات سواء من الجهات الرسمية أو من المجتمع المدني، بما في ذلك الجمعيات المحلية يتم إجراء مراجعة شاملة للمخطط ، وبعد معالجة هذه الملاحظات تُعقد المصادقة النهائية على المخطط، مع العلم أن الجهة المسؤولة عن هذه المصادقة قد تختلف من بلدية لأخرى، بناءً على حجمها وأهميتها وعدد سكانها.

من المهم التنويه إلى أنه يمكن مراجعة المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير في حالات معينة مثل:

- إذا كانت المناطق المقررة للتعمير قد وصلت إلى حالة التشبع أو تقترب من ذلك بسبب المشاريع العمرانية القائمة
- في حال حدوث تغييرات ملحوظة في الظروف الإقليمية، حيث قد تصبح مشاريع التهيئة الحالية والبنية التحتية غير كافية لتلبية احتياجات السكان الأساسية.

في الختام يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير أداة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن في استخدام الموارد، و تتطلب عملية إعداده مشاركة فعالة من جميع الفاعلين لضمان تلبيته لاحتياجات المجتمع المحلي ، و من الضروري مراجعة المخطط بشكل دوري لمواكبة التغيرات والتطورات في البيئة الاقتصادية والاجتماعية.

ب - مخطط شغل الأراضي (POS)

1. مفهوم مخطط شغل الأراضي (POS)

مخطط شغل الأراضي (POS) هو أداة تخطيطية تهدف إلى تنظيم استخدام الأراضي وتوزيع الأنشطة المختلفة ضمن منطقة معينة ، يسهم هذا المخطط في تحقيق التنمية المستدامة من خلال تحديد المواقع

المناسبة للبناء والتطوير، وضمان توازن استخدام الموارد ، كما يعكس احتياجات المجتمع ويعزز جودة الحياة من خلال توفير بنية تحتية ملائمة. و قد جاء تعريف مخطط شغل الأراضي في نص المادة 31 من القانون رقم 90/29 المتعلق بالتهيئة والتعمير المعدل والمتمم على أنه " المخطط الذي يحدد بالتفصيل في إطار توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير حقوق واستخدام الأراضي والبناء، وقد تم التدقيق أكثر في أحكامه من خلال المرسوم التنفيذي 91-178 المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي 05-318 و كذا المرسوم التنفيذي رقم 12-166 " . (المادة 28 ، القانون 90/29 ، 1990).

فمخطط شغل الأراضي هو أداة يمكن من خلالها تحديد الشكل الحضري لكل منطقة، من خلال تنظيم حقوق البناء على الأراضي وكذا تبيان كيفية استعمالها : (المرسوم التنفيذي 05-317، 2005)

لاسيما فيما يتعلق " بنوع المباني المرخص بها وحجمها ووجهتها، وتحديد حقوق البناء المرتبطة بملكية الأراضي والارتفاقات المقررة عليها، والنشاطات المسموح بها وغيرها من الضوابط الأساسية المنظمة للعمران ". (شامة، 1999، ص 122)

يمكن القول إن مخطط شغل الأراضي هو أداة أساسية في مجال التهيئة والتعمير، حيث يهدف إلى تطوير أو تعديل العقارات العمرانية وفقاً للإرشادات الواردة في المخطط التوجيهي، كما يحدد الشكل والمظهر الحضري بمختلف جوانبه، ويعمل كحلقة وصل بين التوجيهات العامة في مجال التهيئة والتعمير على المستوى المحلي، وبين أنواع عقود التعمير المختلفة مثل رخص التجزئة والبناء والهدم، والتي تُطبق على مستوى البلديات.

2. أهداف مخطط شغل الأراضي

يهدف مخطط شغل الأراضي من خلال إعداده وتحديد ضوابطه على مستوى البلديات حسب المادة 31 من القانون 90/29 في: (المادة 31، القانون 90/29، 1990).

- تحديد أنماط البنايات المسموح بها واستعمالاتها مع ضبط القواعد المتعلقة بالمنظر الخارجي للبنايات.
- تعيين الكمية القصوى والدنيا من البناء المسموح به والمعبر عنه بالمتر المربع بالنسبة لأرضية البناية، أو المتر المكعب بالنسبة لحجم البناية، مع ضرورة تحديد المساحات الخضراء والمواقع المخصصة للمنشآت ذات المصلحة العامة، وتخطيط طرق المرور ومميزاتها.
- تحديد الارتفاعات.
- تحديد الأحياء والشوارع والنصب التذكارية والمواقع، والمناطق الواجب حمايتها والقيام بأشغال إصلاحها وترميمها.
- تحديد الأراضي الفلاحية في إقليم البلدية الواجب حمايتها من اعتداء أو تخريب.
- ولقد نصت المادة 18 من المرسوم التنفيذي رقم 91/178 الذي يحدد إجراءات إعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه عدة أهداف أخرى تتمثل في: (المادة 18 ، المرسوم التنفيذي 91-178 ،2005)
- تحديد موقع المباني بالنسبة للطرق العمومية وما يتصل بها، وكذلك بالنسبة للحدود الفاصلة.
- تحديد أماكن مواقف السيارات و والمساحات الفارغة والمساحات الخضراء .
- تحديد نوع المنشآت والتجهيزات العمومية ومواقعها، وتبيان الطرق والشبكات المختلفة التي تتحملها الدولة، وفق توجيهات المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير وكذلك آجال إنجازها.
- تحديد الأراضي المعرضة للأخطار الطبيعية لاسيما التصدعات الزلزالية أو الإنزلاقات أو الفيضانات، المعرضة للأخطار التكنولوجية المتمثلة في المؤسسات والمنشآت الكيماوية والبتر وكيماوية وقنوات نقل المحروقات والغاز والخطوط الناقلة للطاقة.

3. مراحل إعداد مخطط شغل الأراضي : وتتمثل في ثلاثة مراحل أساسية وهي: (المادة 36 من القانون رقم 90/29، 1990)

- المرحلة الأولى : تسجيل مشروع إنجاز مخطط شغل الأراضي والإعلان عن مناقصة وطنية أو استشارة محدودة أو مفتوحة

ويتم تسجيل دراسة مخطط شغل الأراضي من طرف هيئة تقنية مختصة متمثلة في مديرية البناء والتعمير، فتقوم بتحضير دفتر الشروط المحدد للبنود اللازم توفرها للمترشحين مكاتب الدراسات لإنجاز هذه الدراسة، ثم يلي ذلك الإعلان عن فتح مناقصة وطنية أو استشارة مفتوحة أو محدودة لاختيار مكتب الدراسات المؤهل لذلك والذي تتوفر فيه القدرات التقنية والمادية.

- المرحلة الثانية : مرحلة إنجاز مخطط شغل الأراضي

وتتم هذه العملية طبقا لما حددته النصوص التشريعية والتنظيمية في هذا المجال وعلى مرحلتين أولهما مرحلة مذكرة تقديم يتم فيها توضيح معلومات وبيانات متعلقة بالإقليم محل الدراسة والإحصاءات الخاصة به، أم الثانية فتتمثل في مرحلة تحديد نظام التهيئة.

- المرحلة الثالثة :المصادقة على مخطط شغل الأراضي

تتم هذه العملية بعد استشارة مختلف الفاعلين في قطاع التعمير، والفلاحة، الري، النقل والأشغال العمومية وكل من قد يكون له دخل أو دور بمجال التهيئة والتعمير، ثم يلي ذلك فتح التحقيق العمومي لمدة 60 يوم .

وبعد رفع جميع التحفظات المتعلقة بمخطط شغل الأراضي التي قد تسجل من طرف كل الجهات الرسمية وغير الرسمية، تتم المصادقة النهائية على المخطط من طرف رئيس المجلس الشعبي البلدي، ويصبح بذلك ساري المفعول. .

وتجدر الإشارة بأن مراجعة مخطط شغل الأراضي تبقى ممكنة في الحالات التالية : (المادة 37 ، القانون رقم 90/29، 1990)

- إذا لم ينجز المخطط في آجاله المقرر إتمامه فيها، أي بنسبة ثلث حجم البناء المسموح به في المشروع الحضري أو البنايات المتوقعة في التقدير الأولي.
- إذا كان الإطار المبني الموجود في حالة خراب أو في حالة القدم وتدعو الحاجة لتجديده.
- إذا كان الإطار المبني الموجود قد تعرض للتدهور والتدمير نتيجة العوامل والمخاطر الطبيعية.
- في حالة تقديم طلب من طرف أغلبية ملاك البنايات البالغين على الأقل نصف نسبة حقوق البناء التي يحددها مخطط شغل الأراضي، بشرط مرور مدة خمس سنوات بعد المصادقة عليه.
- في حالة تسجيل الحاجة والضرورة لإنشاء مشروع ذو مصلحة وطنية وهامة .

إذن يمثل مخطط شغل الأراضي (POS) أحد العناصر الأساسية في تحقيق التنمية المستدامة والتخطيط الحضري الفعال. من خلال تنظيم الاستخدامات المختلفة للأراضي، يسهم هذا المخطط في تحسين جودة الحياة وضمان توازن الموارد. لذا، فإن الالتزام بتطبيقه ورصد تنفيذه يعد ضرورياً لضمان تحقيق الأهداف التنموية المرجوة.

في الأخير يمكننا القول بأن أدوات التخطيط الحضري مثل SNAT و PDAUو POS تُعتبر أساساً لتحقيق التنمية المستدامة والتوازن في استخدام الموارد، من خلال تنسيق الجهود بين مختلف القطاعات، تساهم هذه الأدوات في تصميم بيئات حضرية تلبي احتياجات المجتمع، لذا فإن تعزيز وتفعيل هذه الأدوات يُعتبر ضرورة لضمان مستقبل أفضل للمدن والمناطق.

ثانياً/ التنمية الحضرية المستدامة

تشكل التنمية الحضرية المستدامة محورًا رئيسيًا في بناء مدن قادرة على مواجهة التحديات المعاصرة، مثل التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وعدم المساواة الاجتماعية ، و في ظل التوسع العمراني المتزايد أصبح من الضروري تبني نهج تنموي يعزز التوازن بين النمو الاقتصادي، وحماية البيئة، وتحسين جودة الحياة للسكان ، أين تهدف التنمية الحضرية المستدامة إلى تحقيق هذا التوازن من خلال دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية في سياسات التخطيط الحضري.

أ- مبادئ التنمية الحضرية المستدامة

برزت مبادئ التنمية الحضرية المستدامة كإطار عالمي لتوجيه السياسات والاستراتيجيات الحضرية بعد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية " ريو دي جانيرو 1992 "، حيث تم التأكيد على ضرورة تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة وضمان العدالة الاجتماعية، و هذه المبادئ تشكل أساسًا لتعزيز التنمية التي تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ، و من خلال هذه المبادئ تم التركيز على مشاركة المواطنين، وحماية الموارد الطبيعية، وتعزيز التعاون الدولي لتحقيق تنمية مستدامة شاملة. و تشمل هذه المبادئ ما يلي :

- حق الإنسان في التمتع بحياة صحية منتجة في وئام مع الطبيعة.

- حق سيادة الدول في استخدام مواردها حسب سياستها البيئية الإنمائية، بما يتوافق والقانون الدولي.
- ضرورة تحقيق التنمية من خلال إشباع الاحتياجات الإنمائية والبيئية للأجيال الحالية والمستقبلية بطريقة عادلة.
- تعد حماية البيئة جزء لا يتجزأ من عملية التنمية، ولا يمكن النظر فيه بمعزل عنها.
- الحد من الفقر وتخفيض الفوارق في مستويات المعيشة في جميع أنحاء العالم ضروري لتحقيق التنمية المستدامة.
- وجوب توضيح الإجراءات الدولية في مجال البيئة والتنمية لمصالح واحتياجات جميع البلدان.
- لابد من المشاركة العالمية في الحفاظ وحماية البيئة والنظام الإيكولوجي.
- من الضروري على كل دولة خفض واستبعاد الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك وتعزيز السياسات الديموغرافية المناسبة من أجل تحقيق التنمية المستدامة وجودة الحياة للإنسان.
- لابد من التعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة، من خلال التبادل وتعزيز وتكييف ونقل المعارف العلمية والتكنولوجية وبالأخص الجديدة.
- ضرورة إشراك المواطنين في معالجة قضايا البيئة على الصعيد الوطني . (تقرير مؤتمر الأمم المتحدة، 1992، ص ص 2-6)
- لابد من سن الدولة لتشريعات فعالة بشأن البيئة، تعكس المعايير والأهداف الإنمائية.
- ضرورة التعاون الدولي من أجل قيام نظام اقتصادي دولي، متفتح يحقق التنمية المستدامة.
- سن قانون وطني ودولي يضبط المسؤولية والتعريض لضحايا التلوث.
- لابد من التعاون لمنع نقل أي أنشطة أو مواد تضر بالبيئة أو الإنسان من دولة إلى أخرى
- اتباع الدول النهج الوقائي بشكل أوسع لحماية البيئة.

- تشجيع السلطات الوطنية لاستيعاب التكاليف البيئية الداخلية بالأدوات الاقتصادية.
- تقييم الأثر البيئي كأداة وطنية من أجل تقييم الأنشطة المؤثرة سلبيا على البيئة.
- قيام الدول بإخطار الدول الأخرى بالكوارث الطبيعية، لتجنب أضراره المرتقبة.
- تقدم الدول بإخبار دول مجاورة، بأي معلومة بشأن الأنشطة بالبيئة.
- يعد دور المرأة حيويا في إدارة وتنمية البيئة في سبيل تحقيق التنمية المستدامة.
- تعبئة شباب العالم للمشاركة بقدراتهم وإبداعاتهم لتحقيق التنمية المستدامة.
- يعد دور السكان الأصليين والمجتمعات المحلية حيويا في تحقيق التنمية المستدامة .
- ضرورة حماية البيئية والموارد الطبيعية للشعوب الواقعة تحت الاضطهاد والسيطرة والاحتلال.
- لابد من احترام القانون الدولي لحماية البيئة، وعدم تدمير التنمية المستدامة أثناء النزاعات والحروب.
- ترابط كل من السلم والتنمية وحماية البيئة وهي أمور لا تتجزأ.
- ضرورة حل الدول كل منازعاتها البيئية سلميا، وبالأدوات الملائمة وفقا للأمم المتحدة.
- تعاون ومشاركة الدول والشعوب في تحقيق المبادئ الواردة في هذا الإعلان، لتحقيق التنمية المستدامة. (تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، 2002، ص 7)

وعليه تؤكد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة على أهمية تحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، مع ضمان مشاركة فعالة من جميع فئات المجتمع، بما في ذلك النساء والشباب والمجتمعات المحلية ، و هذه المبادئ تشدد على ضرورة تبني سياسات وطنية ودولية تعزز الحماية البيئية، وتقلل من الأنماط غير المستدامة للإنتاج والاستهلاك، وتدعم العدالة بين الأجيال،. كما تُبرز أهمية التعاون الدولي ونقل المعرفة التكنولوجية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة ، و منه تشكل هذه المبادئ خارطة طريق لبناء مدن مستدامة تعزز جودة الحياة وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

تعد هذه المبادئ وثيقة جدول أعمال المرافقة لها، بمثابة علامة فارقة في تاريخ طموحات الدول لإقامة عالم مستدام وهي مثال جيد للشراكة والتعاون الدولي الناجح. وبعد أكثر من 20 عاما، أصبح مفهوم التنمية المستدامة متداولا عالميا، ولكن إجراءات تنفيذ هذه الالتزامات بعيدة كل البعد عن التحقيق، ويرجع ذلك إلى ضعف استدامة الدول النامية نتيجة الأزمة الاقتصادية العالمية والتغير المناخي وفقدان الموارد والتكنولوجيا من ناحية وعدم رغبة بعض الدول في تحمل مسؤولياتها في توفير المساعدات الضرورية للعالم النامي. وحسب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، فإن صافي المساعدات الإنمائية الرسمية من 23 لجنة مساعدة إنمائية تابعة للمنظمة وصل إلى 133.5 مليار دولار أمريكي في عام 2011، ما يمثل 0.31% من إجمالي الناتج القومي الإجمالي للدول، وهو أقل بكثير من هدف 0.7 % الذي حددته الأمم المتحدة في سبعينيات القرن الماضي .(تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية ، 1992 ،المرجع السابق، ص 62).

و في ذات السياق نجد مبادئ التنمية الحضرية المستدامة التي وضعها "Berimen" سنة 2000 و التي تعد إطارًا مرجعيًا لتوجيه التخطيط الحضري نحو تحقيق الاستدامة ، هذه المبادئ تركز على ضرورة تبني نهج تخطيطي دائري يعيد استخدام الموارد بشكل فعال، مع التأكيد على أن حل المشكلات البيئية يرتبط ارتباطًا وثيقًا بتخفيف الفقر العمراني ، بالإضافة إلى ذلك تُبرز هذه المبادئ أهمية تغيير الأنظمة التقليدية وتعزيز الشراكات بين القطاعات المختلفة لتحقيق تحول حضري مستدام ، و تتمثل هذه المبادئ في :

- إن التخطيط العمراني الدائري أفضل من التخطيط الخطي وهو ضروري لاسترداد المواد.
- لا وجود لحلول بيئية عمرانية من دون تخفيف الفقر العمراني.
- لا وجود لحل دائم للفقر ولتدهور البيئة ولا مجتمع مدني قوي واستعمال جديد للأراضي ولا لتحول عمراني من دون تغيير الأنظمة المحركة القديمة وقواعد العمل.
- إنشاء شراكات تعاونية بين القطاعات المشتركة.
- ربط المحلي بالعالمي بواسطة شبكات اتصال مستقلة.

- لا وجود لمدينة مستدامة في القرن الـ21 من دون عدالة اجتماعية ومشاركة سياسية وفعالية اقتصادية وإعادة إحياء بيئية.
- وهذه المبادئ يمكن أن تشكل نواة أساسية لتحقيق تنمية حضرية مستدامة . (ريدة ديب، سليمان مهنا ،2009، ص 13)

و هذه المبادئ تؤكد على أهمية العدالة الاجتماعية والمشاركة السياسية والفعالية الاقتصادية، بالإضافة إلى إعادة إحياء البيئة الحضرية، كما تُظهر أن تحقيق الاستدامة يتطلب تغييرًا جذريًا في الأنظمة القديمة وبناء شراكات تعاونية بين القطاعات المختلفة، إذن يمكننا القول بأن هذه المبادئ توفر نهجاً متكاملًا لتحقيق تنمية حضرية متوازنة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها.

ب- خصائص التنمية الحضرية المستدامة

تعد التنمية الحضرية المستدامة أحد أهم الركائز التي تعتمد عليها المجتمعات الحديثة لتحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والحفاظ على البيئة، وتحقيق العدالة الاجتماعية ، و في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المدن، مثل التلوث البيئي، واستنزاف الموارد الطبيعية، وزيادة الفقر، أصبحت الحاجة إلى تبني مفهوم التنمية المستدامة أكثر إلحاحًا، و تختلف التنمية المستدامة عن التنمية التقليدية بكونها أكثر شمولية وتعقيدًا، حيث تراعي الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية، بالإضافة إلى البعد الثقافي والروحي الذي يحافظ على هوية المجتمعات. و انطلاقاً من هنا يمكننا أن نجمل خصائص التنمية الحضرية المستدامة في النقاط الآتية :

- تختلف التنمية المستدامة عن التنمية بشكل عام كونها أشد تدخلا وأكثر تعقيدا وبالأخص فيما يتعلق بما هو طبيعي وما هو اجتماعي في التنمية أضف إلى ذلك بعدها الروحي والثقافي المرتبط بإبقاء الخصوصية الحضارية للمجتمعات.

- هي التنمية الموجهة بشكل أساسي إلى تلبية متطلبات واحتياجات الشرائح الأكثر فقرا في المجتمع وتهدف إلى الحد من تفاقم الفقر في العالم بواسطة تحقيق التوازن بين النظام البيئي والاقتصادي والاجتماعي وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

- لا يمكن فصل عناصرها وقياس مؤشراتها نتيجة لتداخل الأبعاد الكمية والنوعية التي تشملها.

- هي التنمية التي تركز على العدالة بين الأفراد وبين الأجيال وبين الشعوب مع الاهتمام بدور المجتمع المدني ومنظماته وجميع فئات المجتمع خاصة النساء والأطفال في النشاطات التنموية بما يؤدي إلى رفع مستوى معيشة أفراد المجتمع.

- تهتم التنمية المستدامة بالموارد سواء كانت بشرية أو بيئية أو مجتمعية وتسعى جاهدة بواسطة أنشطتها إلى توعية كل فرد للمحافظة عليها واستثمارها خاصة وأنها مرتبطة بالتنمية البشرية حيث أن استمرار التنمية يتعلق بقرارات الإنسان ولهذا لابد من تعليم البشر وتنظيمهم وتمكينهم.

- يعد البعد الزمني بعدا رئيسيا حيث أنها تنمية طويلة المدى تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر مع مراعاتها حق الأجيال القادمة في الموارد المجتمعية المتاحة أو التي يمكن إتاحتها إلى جانب قيامها على التنسيق والتكامل بين استخدامات الموارد واتجاهات الاستثمار والشكل المؤسسي . (سحر قدوري الرفاعي، 2006، ص91).

ومما سبق يتضح بأن التنمية تهتم بالموارد الطبيعية والبشرية وتهدف إلى تلبية حاجيات الأفراد وتحسين مستوى المعيشة خاصة الفقراء، وكذلك الاهتمام بكل شرائح المجتمع منها النساء والأطفال بتوعيتهم وتعليمهم، مع مراعاة العدالة الاجتماعية بين كل أفراد المجتمع والحفاظ على حقوقهم وحقوق الأجيال الصاعدة .

و من خلال هذه الخصائص التي تتسم بها التنمية الحضرية المستدامة يتضح لنا أنها تنمية شاملة ومتكاملة تركز على تحقيق التوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فالتنمية الحضرية المستدامة ليست مجرد نمو اقتصادي، بل هي عملية متكاملة تهدف إلى تحسين مستوى المعيشة،

والحفاظ على البيئة، وضمان العدالة الاجتماعية، مع مراعاة حقوق الأجيال الحالية والمستقبلية ، و هذه الخصائص تجعلها إطارًا ضروريًا لمواجهة التحديات الحضرية المعاصرة وبناء مدن أكثر استدامة ومرونة.

ج- أهمية التنمية الحضرية المستدامة

تكتسب التنمية الحضرية المستدامة أهمية بالغة في ظل التحديات البيئية والاجتماعية والاقتصادية التي تواجهها المدن حول العالم ، و مع ارتفاع نسبة السكان الذين يعيشون في المناطق الحضرية، تزايدت الضغوط على الموارد الطبيعية، مما أدى إلى تفاقم مشكلات التلوث البيئي واستنزاف الموارد غير المتجددة ، بالإضافة إلى ذلك تساهم السياسات الحضرية غير المستدامة، خاصة في الدول النامية، في تفاقم الأزمات البيئية مثل الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية، لذلك أصبح تبني نهج التنمية الحضرية المستدامة ضرورة ملحة لتحقيق التوازن بين النمو الحضري والحفاظ على البيئة. و تبرز أهمية التنمية الحضرية المستدامة في الجوانب الآتية :

- أن نسبة عالية من السكان في العالم يعيشون في المدن الحضرية، والتي تستهلك الموارد الطبيعية المتوفرة بكثرة بحيث تسبب التلوث البيئي بكل أنواعه، وتتسبب في هدر الموارد غير المتجددة.

- تعد المدن الحضرية في البلدان المتقدمة هي الأكثر استهلاكا للموارد الطبيعية في العالم بالمقارنة مع المناطق الريفية وتكمن المشكلة هنا في الارتفاع الكبير في مستويات الاستهلاك للطاقة سواء البترولية أو الأحفورية التقليدية من خشب أو فهم والتي تتسبب في ملوثات بيئية كثيرة.

- تعد السياسات الحضرية في الدول النامية التي تهتم فقط بالتنمية الاقتصادية لها انعكاسات إيكولوجية خطيرة على البيئة كالاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية كل ذلك يعد خطرا على البيئة خاصة فيما يتعلق بتصميم وتخطيط المدن الحضرية وشبكات الطرق والمواصلات بها . (التنمية الحضرية والبيئة ، https://uomustansiriyah.edu.iq)

كما تتجلى أهمية هذه الأخيرة في :

- الحد من التلوث البيئي الناتج عن الاستهلاك المفرط للموارد الطبيعية.
- تقليل الاعتماد على الموارد غير المتجددة وتعزيز استخدام الطاقة النظيفة.
- تحسين جودة الحياة في المدن من خلال تخطيط حضري مستدام.
- مواجهة التحديات البيئية العالمية مثل الاحتباس الحراري والانبعاثات الغازية.
- تعزيز العدالة الاجتماعية من خلال تلبية احتياجات الفئات الأكثر احتياجًا.
- ضمان استدامة الموارد للأجيال القادمة. (ينظر : يعقوب محمد ، قنادزة جميلة ، 2017 ، ص3).

يتضح من خلال ما سبق أن التنمية الحضرية المستدامة تُعد ركيزة أساسية لمواجهة التحديات البيئية والاجتماعية الناتجة عن التوسع الحضري السريع، و أهميتها تكمن في قدرتها على تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على الموارد الطبيعية، مع ضمان العدالة الاجتماعية للأجيال الحالية والمستقبلية.

د- عناصر التنمية الحضرية المستدامة

تقوم التنمية الحضرية المستدامة على مجموعة من العناصر المتكاملة التي تشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتقنية، والتي تهدف إلى تحقيق توازن بين النمو الحضري وحماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة، هذه العناصر ليست منفصلة بل تتفاعل معًا لتشكل إطارًا متكاملًا يضمن استدامة المدن ومرونتها في مواجهة التحديات المستقبلية ، فمن خلال تعزيز الكفاءة الاقتصادية، والعدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتبني التقنيات الصديقة للبيئة، يمكن تحقيق تنمية حضرية مستدامة تعود بالنفع على الأفراد والمجتمعات. ويمكن تلخيص العناصر المكونة للتنمية الحضرية المستدامة في ما يلي : (حافظ بن عمر ، 2017، ص ص 3-4)

- العنصر الاقتصادي : ويستند إلى المبدأ الذي يقضي بزيادة رفاه المجتمع إلى أقصى حد و القضاء على الفقر من خلال استغلال الموارد الطبيعية على النحو الأمثل و بكفاءة ، فالأمر يستلزم تعديل أنماط الإنتاج ثم الاستثمار و هياكل إنتاجهما من ناحية و تعديل الاستهلاك من ناحية ثانية.

- العنصر الاجتماعي : و يشير إلى العلاقة بين الطبيعة و البشر، و إلى النهوض برفاهية الناس،و تحسين سبل الحصول على الخدمات الصحية و التعليمية الأساسية، و الوفاء بالحد الأدنى من معايير الأمن، و احترام حقوق الإنسان ، كما يشير إلى تنمية الثقافات المختلفة، و التنوع، و التعددية، و المشاركة الفعلية للمواطن في صياغة القرار. كما لا يجب أن ترتكز التنمية إزاء هذا المفهوم علي قيمة عائدات النمو الاقتصادي بقدر ارتكازها على نوعية وكيفية توزيع تلك العائدات، وما يترتب عن ذلك من تحسين للظروف المعيشية للمواطنين ، معنى ذلك انه لابد أن يشتمل مفهوم العائد من التنمية ليشمل كل ما يعود على المجتمع بالنفع، بحيث لا يقتصر ذلك المفهوم علي العائد والتكلفة المادية استنادا إلي مردود الآثار الاقتصادية و البيئية فقط الغير مباشرة وما يترتب عليها من كلفة اجتماعية

- العنصر البيئي : يتعلق بالحفاظ على قاعدة الموارد المادية و البيولوجية و على النظم الايكولوجية و النهوض بها من خلال استدامة وتواصل واستمرارية النظم الإنتاجية و ضرورة الوقاية من احتمالات انهيار مقومات التنمية، خاصة بالدول النامية التي تعتمد على نظم تقليدية ترتبط بمقومات البيئة الطبيعية و يعني ذلك أن تأخذ التنمية في الاعتبار الحفاظ علي خصائص ومستوي أداء الموارد الطبيعية الحالي والمستقبلي كأساس لشراكة الأجيال المقبلة في المتاح من تلك الموارد.

- العنصر التقني : يتعلق بتعزيز استخدام وسائل تقنية أكثر توافقا مع البيئة تستهدف الحد من مظاهر الضرر والإخلال بالتوازن البيئي والحفاظ على استمرارية الموارد الطبيعية وهذا يتطلب إعادة النظر في أنماط الاستغلال والاستثمار الحالية.

يتضح مما سبق أن عناصر التنمية الحضرية المستدامة تعتمد على التفاعل بين بعضها البعض ، فالعنصر الاقتصادي يركز على الاستخدام الأمثل للموارد والقضاء على الفقر، بينما يعمل العنصر الاجتماعي على تحسين الخدمات الأساسية وتعزيز المشاركة المجتمعية، أما العنصر البيئي فيهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، في حين يدعو العنصر التقني إلى تبني تقنيات أكثر استدامة تقلل

من الآثار البيئية السلبية ، و منه تشكل هذه العناصر معًا إطارًا متكاملًا لتحقيق تنمية حضرية مستدامة تعزز جودة الحياة وتحافظ على الموارد للأجيال القادمة.

ه -أهداف التنمية الحضرية المستدامة

في إطار مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (UNCED)، تعهدت الحكومات بوضع استراتيجية عالمية لتحقيق التنمية المستدامة، تركز على دمج الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية مع الحفاظ على الموارد الطبيعية والبيئية ، ومن أجل تلبية احتياجات الحاضر والمستقبل، تم تحديد مجموعة من الأهداف للتنمية الحضرية المستدامة، والتي تشمل:

- تحقيق التكامل بين السياسات البيئية والاجتماعية والاقتصادية والعمرانية: وذلك لتعزيز النمو الاقتصادي، ورفع مستوى معيشة الفئات الفقيرة لتلبية احتياجاتهم الأساسية، مع الحفاظ على البيئة لضمان حياة كريمة للأجيال الحالية والمستقبلية.

- تلبية الاحتياجات البشرية الأساسية: مثل توفير سبل العيش الكريم، والرعاية الصحية، والسكن الآمن، والوصول إلى خدمات المياه النظيفة والصرف الصحي، ووسائل النقل، والمرافق الصحية، بالإضافة إلى ضمان مشاركة الأفراد في صنع القرارات المحلية والوطنية المتعلقة بالتنمية. (ينظر :عبد المنعم احمد شكري ، 1999، ص 17 .)

- التعامل المبكر مع القضايا البيئية الحضرية: وذلك من خلال تحديد المشكلات البيئية قبل تفاقمها وتحولها إلى أزمات مكلفة، والعمل على معالجتها بشكل استباقي.

- تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص: من خلال وضع استراتيجيات مشتركة وتنفيذها بالتنسيق بين جميع الأطراف المعنية، بما يضمن مشاركة فعالة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

- تحقيق التوازن بين التنمية والحفاظ على البيئة: من خلال تبني ممارسات مستدامة تعزز الاستخدام الأمثل للموارد الطبيعية، وتقلل من الآثار السلبية على البيئة. .(ريلان بارونتو ، 2000، ص 32 .)

ويمكن أن تتحدد أهداف التنمية المستدامة فيما يلي : (محمد عبد الفتاح القصاص، 1990 ، ص ص 100 _ 101)

- **في المحيط الحيوي:**

المحافظة على سلامة العمليات البيئية في النظم البيئية التي يعتمد عليها الإنسان في تنمية الموارد .

صيانة الموارد الموروثة في كائنات العالم .

تأمين الاستخدام المستدام للكائنات الحية والنظم البيئية .

- **في المحيط المصنوع أو التكنولوجي :**

اختيار وسائل تقنية ذات مخلفات محدودة

الاعتماد على إعادة تدوير المواد.

ترشيد وحسن اختيار مواقع المراكز الصناعية .

- **في المحيط الاجتماعي :**

المحافظة على التوازن بين الموارد المتاحة والحاجات الأساسية للبشر على المدى البعيد .

إذن تهدف التنمية الحضرية المستدامة إلى تحقيق توازن بين النمو الاقتصادي والعدالة الاجتماعية وحماية البيئة، مع ضمان مشاركة المجتمع في صنع القرارات وتبني استراتيجيات فعالة لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية.

و- أبعاد التنمية الحضرية المستدامة

تعد أبعاد التنمية الحضرية المستدامة حيزاً متكاملًا يجمع بين الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، بهدف تحقيق توازن بين النمو الحضري وحماية الموارد الطبيعية وتحسين جودة الحياة،

هذه الأبعاد مترابطة بشكل وثيق حيث يعتمد كل منها على الآخر لضمان استدامة المدن ومرونتها في مواجهة التحديات المستقبلية، فمن خلال التركيز على الاستخدام الرشيد للموارد، وتعزيز العدالة الاجتماعية، وحماية البيئة، وتبني التكنولوجيات النظيفة، يمكن بناء مدن مستدامة تلبي احتياجات الأجيال الحالية دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

و لقد عرفت التنمية المستدامة على أنها تنمية ذات أبعاد ثلاثة مترابطة ومتكاملة متفاعلة تتسم بالضبط والتنظيم والترشيد للموارد، كما يرى باحثون آخرون أن أهم الخصائص التي جاء بها مفهوم التنمية المستدامة هي الربط العضوي التام ما بين الاقتصاد والبيئة والمجتمع. حيث أن التنمية المستدامة لها أبعاد مختلفة إلى جانب البعد البيئي فهي تشمل جوانب اقتصادية واجتماعية، وكلها أبعاد متداخلة ومتكاملة ومترابطة ولا يمكن التعامل معها بمعزل عن بعضها البعض . (عبد الرحمن العايب، 2011، ص 24). و تتجلى أبعاد التنمية الحضرية المستدامة في ما يلي :

البعد الاقتصادي:

يتطلب البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة الحد من تبديد الموارد الاقتصادية الباطنية والسطحية والتفاوت في المداخيل والثروة وأيضا وجوب الاستخدام العقلاني والرشيد للإمكانيات الاقتصادية. وذلك بواسطة تغيير أسلوب الإنتاج لأن الإنتاج المتوافق من النظام البيئي سيختلف اختلافا عميقا عن الإنتاج الحالي، وهذا بإدخال إصلاحات أساسية من الأولويات على نظام الإنتاج، مثل القيام بإجراء تخفيض في مستوى مدخلات الإنتاج (المصادر الطبيعية)، وبعد تغير المدخلات أحد الإصلاحات المهمة الضرورية لإدراج حماية النظام الطبيعي ضمن الاقتصاد الكلي (التنمية) كالتحول من استخدام الوقود الأحفوري (النفط) إلى استخدام الطاقات المتجددة وأيضا التحول من استخدام مواد خام إلى مواد مستعملة، والعمل على تقليص المخرجات المخلفات) من نفايات وملوثات وتصميم منتجات ذات كفاءة بيئية تراعي إشباع الحاجات الإنسانية وفي نفس الوقت التقليل من التأثيرات البيئية السلبية وكثافة استغلال الموارد للوصول بها إلى مستوى يتناسب على الأقل مع طاقة احتمال الأرض التقديرية .(عبد الغني حسونة، 2013، ص 34) .

البعد الاجتماعي والبشري :

تتضمن التنمية المستدامة تنمية بشرية تسعى إلى تحسين مستوى الرعاية الصحية والتعليم، حيث يجب توفر عنصر من عناصر التنمية ألا وهو المشاركة التي تعد ضرورية لتحقيق التنمية من خلال مشاركة جميع الأفراد في وضع القرارات التنموية المتعلقة بحياتهم، فالإنسان يعد محورا لتعاريف التنمية المستدامة إلى جانب عنصر العدالة أو الإنصاف والمساواة للأجيال القادمة والحالية، إضافة إلى تقديم القروض للقطاعات الاقتصادية غير الرسمية، وتحسين فرص التعليم والرعاية الصحية بالنسبة للمرأة، ويمكن الإشارة إلى هذا البعد من خلال منظومة اجتماعية تشتمل على:

- المساواة في التوزيع .
- الحراك الاجتماعي .
- المشاركة الشعبية .
- التنوع الثقافي .
- استدامة المؤسسات . .(عبد الغني حسونة، 2013، ص 37) .

ومن خلال البعد الاجتماعي تبرز مجموعة من الأبعاد البشرية الرئيسية التي تسهم في تحقيق التنمية المستدامة، ومن أبرزها:

- ضبط النمو السكاني: يُعد التحكم في معدلات النمو السكاني أمرًا بالغ الأهمية، حيث يؤدي التزايد السريع في عدد السكان إلى زيادة الضغط على الموارد الطبيعية، ويحد من قدرة الحكومات على تقديم الخدمات الأساسية بشكل فعال.

- إعادة توزيع السكان: يؤثر التوسع العمراني غير المدروس سلبًا على البيئة، حيث يؤدي تركز السكان في المدن الكبرى إلى زيادة التلوث الناتج عن تراكم النفايات والمواد الضارة. وللتغلب على هذه المشكلة، يجب تعزيز التنمية الريفية وتطبيق الإصلاحات الزراعية، بالإضافة إلى تبني تقنيات تقلل من الآثار البيئية السلبية للتحضر.

- تعزيز الموارد البشرية: يتطلب تحقيق التنمية المستدامة تحسين مستوى التعليم وتوفير الرعاية الصحية الأساسية، ومكافحة الفقر، وإعادة توزيع الموارد لتلبية الاحتياجات الأساسية مثل التعليم الأساسي، والمياه النظيفة، والرعاية الصحية، كما يجب تعزيز الرفاه الاجتماعي والحفاظ على التنوع الثقافي، والاستثمار في رأس المال البشري.

- الصحة والتعليم : يرتبط تحسين الصحة والتعليم ارتباطًا وثيقًا بالتنمية المستدامة، حيث يساهم الأفراد الأصحاء والمتعلمون في تعزيز النمو الاقتصادي، فالتعليم على سبيل المثاليمكن المزارعين وسكان الريف من إدارة الموارد الطبيعية مثل الغابات والتربة بشكل أكثر استدامة.

- دور المرأة: يُعد تمكين المرأة من خلال التعليم والرعاية الصحية عنصرًا أساسيًا في تحقيق التنمية المستدامة، نظرًا لدورها المحوري في بناء المجتمع ودفع عجلة التقدم.

- النظام الديمقراطي: تتطلب التنمية المستدامة مشاركة فعالة من المجتمع في صنع القرارات وتنفيذها، حيث أن غياب المشاركة الشعبية غالبًا ما يؤدي إلى فشل جهود التنمية، لذا يجب تعزيز الديمقراطية وضمان مشاركة جميع فئات المجتمع في العمليات التنموية. (ينظر : ساجد أحميد عبل الركابي المرجع السابق، ص ص 98، 99)

البعد البيئي :

يُعد البعد البيئي ركيزة أساسية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يركز على حماية الموارد الطبيعية والمحافظة على التوازن البيئي. من خلال تبني ممارسات مستدامة في إدارة الموارد المتجددة وغير المتجددة، يمكن الحد من التلوث وتدهور البيئة، مما يسهم في بناء مستقبل أكثر استدامة للأجيال الحالية والمستقبلية.

يرتبط البعد البيئي بكل ما يتعلق بالبيئة ومواردها المتجددة وغير المتجددة .أما الموارد المتجددة وتتمثل في الغابات ومصائد الأسماك والمراعي والمزارع .حيث يعد الإنسان عنصرا أساسيا في استهلاك تلك الموارد، وإنتاجها، وهو إنتاج متجدد إذا ما استمرت صحة النظام البيئي، أما الموارد غير المتجددة

فتتمثل في المواد المختزنة في جوف الأرض المتكونة والمتجمعة في عصور سابقة، وما استخدم منها لا يستبدل ولا يتجدد، ونذكر منها خامات البترول والفحم والغاز الطبيعي ورواسب المعادن وتكوينات المحاجر وغالبية المياه الجوفية . (محمد عبد العزيز عجمية ، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش ، 2013 ، ص ص 116_117).

كما يرتبط البعد البيئي أيضًا بالحفاظ على الموارد المائية والمساحات الخضراء، حيث يُعد تغير المناخ أحد أبرز التحديات العالمية التي تواجه الدول. وقد أدى هذا التحدي إلى ظهور مفهوم الاقتصاد الأخضر، الذي يوضح العلاقة الوثيقة بين الأنظمة الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. هذه الأبعاد تعكس خصائص رئيسية تتمثل في : (السعيد دراجي ، 2012، ص 6).

- للأجيال الصاعدة حق في الموارد الطبيعية يجب مراعاته.
- الحفاظ على البيئة بكل محتوياتها، وعلى المحيط الطبيعي.
- العنصر البشري يعد محورا أساسيا في العملية التنموية، يجب الاهتمام به وتلبية احتياجاته الأساسية وحفظ كرامته وعيشته وبالأخص الفقراء.
- حق كل فرد من أفراد المجتمع في المشاركة في التنمية واتخاذ القرارات حسب تنوع خصوصية المجتمعات من الجوانب الثقافية والدينية والحضرية .

ومن ناحية البعد البيئي ولتحقيق التنمية المستدامة لابد من حماية الموارد الطبيعية الضرورية لإنتاج المواد الغذائية كحماية التربة والأراضي المخصصة للأشجار وحماية مصايد الأسماك وكذلك التوسع في الإنتاج لتلبية احتياجات السكان المتزايدين، وكذلك استحداث وتبني ممارسات وتكنولوجيات زراعية محسنة تزيد الغلة، وكل هذا يحتاج إلى اجتناب الاسراف في استعمال الأسمدة الكيميائية والمبيدات لكي لا تتدهور الأنهار والبحيرات، وحماية الحياة البرية، وكي لا تلوث الأغذية البشرية . (الحكامة البيئية و تحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد و القانون الدولي البيئي،المركز الديموقراطي العربي ، برلين، 2021، ص 102)

البعد التكنولوجي:

يركز البعد التكنولوجي على الانتقال نحو تقنيات أكثر نظافة وكفاءة وذلك لمواجهة التحديات البيئية الناتجة عن الأنشطة الصناعية، حيث تسهم الممارسات الصناعية التقليدية في تلويث الهواء والمياه والتربة، مما يستدعي تبني تقنيات حديثة تقلل من هذه الآثار، و في الدول المتقدمة يتم توجيه استثمارات كبيرة لتقليل التلوث الصناعي، بينما في الدول النامية، غالبًا ما تُهمل معالجة النفايات، مما يعزز الحاجة إلى التحول نحو تقنيات مستدامة تستهلك طاقة وموارد أقل.

كما يركز هذا البعد على تطبيق مبدأ R4 :(التقليل، إعادة الاستخدام، إعادة التدوير، الاسترجاع) و المقصود به :

- التقليل (Reduction) : يهدف إلى خفض استخدام المواد الخام والطاقة في العمليات الصناعية، وتقليل كمية النفايات الناتجة عن طريق تحسين كفاءة استخدام الموارد.

- إعادة الاستخدام (Reuse): يشمل إعادة استخدام المنتجات مثل الزجاجات البلاستيكية بعد تعقيمها، مما يقلل من الحاجة إلى إنتاج مواد جديدة.

- إعادة التدوير (Recycling): يتم من خلاله تحويل النفايات البلاستيكية والورقية والزجاجية والمعدنية إلى منتجات جديدة، وإن كانت أقل جودة من المنتجات الأصلية.

- الاسترجاع الحراري (Recovery): يتضمن التخلص الآمن من النفايات الصلبة والسائلة، خاصة الخطرة منها مثل نفايات المستشفيات، مع استعادة الطاقة منها عند الإمكان. (محمد عبد العزيز عجمية، علي عبد الوهاب نجاء ، سحر عبد الرؤوف القفاش،المرجع السابق، ص ص 115-116) .

من خلال الوقوف على أبعاد التنمية المستدامة يتضح لنا أنها عملية شاملة تعتمد على التفاعل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية، فالبعد الاقتصادي يدعو إلى الاستخدام العقلاني للموارد، بينما يركز البعد الاجتماعي على تحسين الصحة والتعليم ومشاركة المجتمع. أما البعد البيئي فيهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والحفاظ على التوازن البيئي، في حين يعمل البعد التكنولوجي

على تعزيز التكنولوجيات النظيفة والحد من التلوث، باختصار تحقيق التنمية المستدامة يتطلب تكامل هذه الأبعاد ومراعاة تفاعلها لضمان مستقبل أفضل للأجيال الحالية والمستقبلية.

ز- مؤشرات قياس التنمية الحضرية المستدامة

تُعد مؤشرات قياس التنمية الحضرية المستدامة أدوات أساسية لتقييم مدى تقدم المدن في تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وحماية البيئة، هذه المؤشرات تساعد في تحديد نقاط القوة والضعف في السياسات الحضرية، وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة ، تنقسم هذه المؤشرات إلى أربع فئات رئيسية: الاقتصادية، والاجتماعية، والبيئية، والتكنولوجية، حيث تعكس كل فئة جانبًا محوريًا من جوانب التنمية المستدامة، و من خلال تحليل هذه المؤشرات، يمكن للحكومات والمؤسسات اتخاذ قرارات مستنيرة لتعزيز الاستدامة الحضرية. و نلخص هذه الأخيرة في الآتي :

المؤشرات الاقتصادية (فتوح خالد، 2018، ص 23)

النمو الاقتصادي .

توزيع الثروات .

المؤشرات الاجتماعية (لجنة التنمية المستدامة التابعة لهيئة الامم المتحدة،2007، https://www.unescwa.org)

- عدد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع ونسبة توفير السكن.
- النسبة العامة للبطالة.
- قطاع الصحة العمومية.
- قطاع التكوين المهني والتعليم.
- قطاع الأمن ومدى توفير الأمن للمواطنين.
- نسبة الكثافة السكانية والنمو الديموغرافي

المؤشرات البيئية

من أهمها:

(لجنة التنمية المستدامة التابعة لهيئة الامم المتحدة،2007، https://www.unescwa.org)

- نسبة الأراضي الفلاحية المزروعة.
- نسبة استخدام الموارد الكيماوية والمبيدات.
- نسبة استخدام الفرد للمياه.
- التلوث المحيط بالمدن.

المؤشرات التكنولوجية

- نسبة استخدام الطاقة المتجددة و قياس مدى اعتماد المدن على مصادر الطاقة النظيفة مثل الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.
- معدل إعادة تدوير النفايات و تقييم كفاءة أنظمة إعادة التدوير في المدن.
- نسبة تبني التكنولوجيا النظيفة بقياس استخدام التقنيات الصديقة للبيئة في الصناعة والبنية التحتية.
- مدى توفر البنية التحتية الذكية و تقييم انتشار تقنيات المدن الذكية، مثل أنظمة النقل الذكية وإدارة الطاقة

تسهم مؤشرات قياس التنمية الحضرية المستدامة في تقييم التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث توفر رؤية شاملة عن الأداء الاقتصادي، والاجتماعي، والبيئي للمدن، أين تشمل المؤشرات الاقتصادية قياس النمو الاقتصادي وتوزيع الثروة، بينما تركز المؤشرات الاجتماعية على قضايا مثل الفقر، والصحة، والتعليم، والأمن. أما المؤشرات البيئية فتعكس مدى استدامة استخدام الموارد الطبيعية ومستويات التلوث ، و تُظهر المؤشرات التكنولوجية مدى تبني المدن لتقنيات نظيفة وفعالة، و منه توفر هذه المؤشرات جزءاً متكاملًا لمراقبة وتقييم التقدم نحو مدن أكثر استدامة ومرونة.

الفصل الثالث : الإطار الميداني للدراسة

أولاً/ الإجراءات المنهجية للدراسة

يُعد تحديد الإجراءات المنهجية في أي دراسة علمية خطوة أساسية لضمان الدقة والموضوعية في البحث، فهو يبيّن المسار الذي سار عليه الباحث لتحقيق أهدافه، ويشمل تحديد مجالات الدراسة و منهج البحث، وأدوات جمع البيانات، ومجتمع الدراسة وعينتها، إلى جانب طرق التحليل المعتمدة ، وتمثل هذه الإجراءات البنية التقنية التي تُضفي الطابع العلمي على الدراسة، كما أنها تسهم في توثيق خطوات البحث، وتُيسر إمكانية تكرار الدراسة أو التحقق من نتائجها، وفي هذا السياق سنعرض الإجراءات المنهجية التي اعتمدت عليها هذه الدراسة في جمع البيانات وتحليلها.

أ.مجالات الدراسة

تُمثل مجالات الدراسة الإطار العام الذي يحدد الأبعاد التي تغطيها الدراسة من حيث الموضوع والمكان والزمان و الحدود البشرية ، فهي توضح حدود البحث وتُسهم في تركيز الجهود على الجوانب الأكثر صلة بالإشكالية المطروحة. ويُساعد تحديد هذه المجالات على تحقيق الاتساق المنهجي وضبط مسار الدراسة بدقة.

- **المجال المكاني :** يتمثل المجال المكاني لهذه الدراسة في مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، باعتبارها الهيئة المسؤولة عن تنظيم المجال العمراني والإشراف على مشاريع التهيئة الحضرية داخل الولاية، وتكتسي هذه المؤسسة أهمية بالغة نظراً لدورها المحوري في التخطيط وتسيير الفضاءات الحضرية ومراقبة نمو المدن ، كما تُعد نقطة ارتكاز لعدة فاعلين في القطاع، مما يجعلها مجالاً خصباً لرصد التحديات والاختلالات المرتبطة بالتعمير، وقد تم اختيارها لكونها تمثل نموذجاً واقعياً يمكن من خلاله دراسة التفاعلات المؤسسية في ميدان التهيئة الحضرية.

- **المجال الزماني :** يتمثل المجال الزماني للدراسة في الفترة الممتدة منذ اختيار الموضوع وموافقة اللجنة العلمية عليه، حيث شرعنا بعد ذلك في إعداد خطة البحث، و صياغة الإشكالية الرئيسية للدراسة ، و وتحديد الإجراءات المنهجية، وتصميم أدوات جمع البيانات، وبالتوازي مع التقدم في الجانب النظري،

انطلقت الدراسة الميدانية في أواخر شهر أفريل و بداية شهر ماي وتم تنفيذها وفق مرحلتين أساسيتين ، المرحلة الأولى كانت استطلاعية و استغرقت أسبوعين، وهدفت إلى التعرف على مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، والتقرب من موظفيها، والاطلاع على أهم المصالح والوثائق الرسمية التي توجه عملها. أما المرحلة الثانية فكانت النهائية وامتدت على مدار يومين حيث تم خلالها تطبيق دليل المقابلة على رئيسة مصلحة التنظيم والتعمير السيدة " إيمان بوجلال" بصفتها المسؤولة الأولى على مستوى المديرية، خُصص اليوم الأول بتاريخ 08 ماي 2025 لطرح الأسئلة في حين خُصص اليوم الثاني للعودة واستكمال الحوار و الحصول على الإجابات التي دونت سلفاً، وقد استغرقت المقابلة قرابة الساعة والنصف، مما مكّن من جمع معطيات نوعية وثرية تخدم أهداف البحث.

- **المجال البشري :** تحدد المجال البشري للدراسة في اختيار **عينة قصدية** مكوّنة من عدد من الموظفين، والمهندسين المعماريين، ومخططي المدن، والمسؤولين الإداريين داخل المديرية، ممن لهم علاقة مباشرة بإعداد أو تنفيذ أو متابعة أدوات التخطيط الحضري ، لكن المستجوب الرئيسي كانت المبحوثة " السيدة إيمان بوجلال" وهي رئيسة مصلحة التنظيم والتعمير على مستوى مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة ، تم اختيارها بصفتها الفاعل الإداري الأبرز ضمن الهيكل التنظيمي للمديرية، لما تتمتع به من خبرة ميدانية ومعرفة تقنية واطلاع واسع على واقع التهيئة الحضرية بالمنطقة. وقد أبدت تجاوبًا كبيرًا مع أهداف الدراسة، حيث خصصت لنا ساعة ونصف من وقتها في مقابلة معمقة، تم خلالها جمع معلومات نوعية دقيقة، وقد ساعدت مداخلاتها في فهم آليات العمل الداخلي، وتحديد أبرز الصعوبات والتحديات التي تواجهها المديرية في أداء مهامها. وتمثل شهادتها مصدرًا موثوقًا يُعزز مصداقية النتائج، خاصة وأنها قدمت رؤى واقعية مدعّمة بأمثلة ووثائق رسمية، وعليه فإن حضورها في هذه الدراسة يُعد عنصرًا أساسيًا في تحليل الواقع الميداني لقطاع التهيئة والتعمير بخنشلة.

ب.المنهج و الأدوات المنهجية للدراسة

إن تحديد المنهج والأدوات المنهجية من الركائز الأساسية التي تُضفي الطابع العلمي والدقة على أي دراسة ميدانية، فالمنهج يُمثل الإطار النظري الذي يُوجه الباحث في معالجة الإشكالية، واختيار

الوسائل الملائمة لجمع وتحليل البيانات. أما الأدوات فهي الوسائط التطبيقية التي تُتيح الوصول إلى المعلومات من مصادرها الميدانية، بما يحقق أهداف الدراسة. ويعتمد اختيار المنهج والأدوات على طبيعة الموضوع، ونوع المعطيات المراد جمعها، وكذا السياق العام للدراسة. وفي هذا الإطار سيتم عرض المنهج المعتمد في هذه الدراسة، إلى جانب الأدوات التي استُخدمت لجمع البيانات وتحقيق النتائج.

- **منهج الدراسة :** في سياق أي بحث علمي ميداني يسعى إلى تقديم فهم عميق لظاهرة اجتماعية أو تنظيمية معينة، يُعد اختيار المنهج العلمي خطوة محورية تُحدد طبيعة المسار المعرفي الذي يسلكه الباحث. فالمنهج ليس مجرد إطار نظري بل هو أداة إجرائية تُوجه عملية الدراسة من تحديد الإشكالية إلى تحليل النتائج، ومن بين المناهج العلمية المتاحة يبرز المنهج الوصفي التحليلي كأحد أكثر المناهج مرونة وملائمة لدراسة الظواهر ذات البعد المركب، والتي تجمع بين ما هو كمي ونوعي، وما هو واقعي ومفاهيمي.

وفي هذا الإطار تم تبني المنهج الوصفي التحليلي نظراً لانسجامه مع طبيعة الموضوع، الذي يتمحور حول واقع أدوات التخطيط الحضري ومدى نجاعتها في تجسيد التنمية المستدامة بأبعادها الثلاثة: البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية. وقد أتاح هذا المنهج إمكانية تقديم وصف دقيق وموضوعي للواقع التنظيمي والمؤسساتي المرتبط بالتهيئة والتعمير، مع التركيز على الأدوات القانونية والتقنية والإدارية المستعملة.

ولم يتوقف المنهج عند حدود الوصف بل تجاوزها إلى مستوى التحليل النقدي للعلاقات الرابطة بين تلك الأدوات ونمط التهيئة المعتمد في ولاية خنشلة، مما سمح بكشف الروابط السببية بين الخيارات التخطيطية من جهة، وتأثيرها على الواقع المجالي والمعيشي من جهة أخرى، وبذلك ساهم هذا المنهج في تفكيك أبعاد الإشكالية بشكل منهجي، وربط النظري بالتطبيقي، والوصف بالتفسير، وهو ما يمنح الدراسة عمقًا علميًا ومصداقية تحليلية.

- **أدوات جمع البيانات :** في إطار أي دراسة ميدانية ذات طابع وصفي وتحليلي، تُعد أدوات جمع البيانات من الركائز الأساسية التي تُمكّن الباحث من الوصول إلى المعلومات الدقيقة والموثوقة التي

تخدم أهداف البحث وتُسهم في الإجابة عن الإشكالية المطروحة. وتختلف هذه الأدوات باختلاف طبيعة الموضوع والمنهج المعتمد، حيث يجري اختيارها بما يتلاءم مع نوع المعطيات المطلوبة، سواء كانت كمية أو نوعية، وصفية أو تفسيرية. ومن بين الأدوات النوعية الأكثر فاعلية في هذا السياق، برزت أداة المقابلة النصف الموجهة كخيار رئيسي لهذه الدراسة.

وقد تم اعتماد المقابلة النصف الموجهة لما توفره من مرونة منهجية، فهي تجمع بين الصرامة العلمية في طرح الأسئلة الأساسية، والانفتاح على إجابات المبحوثين وتصوراتهم الشخصية، مما يسمح باكتشاف زوايا جديدة في الموضوع قيد الدراسة، وقد مكّنت هذه الأداة من توجيه الحوار نحو القضايا المركزية المرتبطة بأدوات التخطيط الحضري وممارسات التهيئة، دون أن تُقيد المبحوث بإجابات مغلقة أو محددة سلفًا. كما أنها سمحت للمبحوثة ممثلاً في - السيدة إيمان بوجلال رئيسة مصلحة التنظيم والتعمير بمديرية التهيئة بخنشلة - بالتعبير بحرية عن رؤاها وخبرتها المهنية، مما وفر مادة نوعية غنية للتحليل.

ولم تقتصر أدوات جمع البيانات على المقابلة فحسب بل تم دعم نتائجها بالملاحظات المباشرة التي سُجلت خلال الزيارة الميدانية للمديرية، حيث أُتيحت الفرصة لمعاينة الفضاء التنظيمي وطبيعة التفاعلات الإدارية، كما تم تعزيز التحليل بدراسة وثائق رسمية وتقارير تقنية ذات صلة، من بينها مخططات التهيئة، المراسلات الإدارية، والمذكرات التوجيهية، والتي وفّرت خلفية مؤسسية دقيقة حول واقع العمل في هذا القطاع، وبهذا التعدد في الأدوات بين المقابلة و الملاحظة اكتسبت المعطيات المجمعة درجة عالية من المصداقية والتكامل، ما سمح ببناء تحليل شامل وموضوعي يمزج بين الرؤية النظرية والمعاينة الميدانية الدقيقة.

إن هذا الإطار المنهجي المتكامل، الذي يجمع بين تحديد دقيق للحدود، واختيار علمي للعينة، واعتماد أدوات نوعية في جمع البيانات، هو ما مكن من الخروج بنتائج واقعية ومعمقة حول الإشكالية المطروحة، وساهم في بناء فهم نقدي لتجربة التخطيط الحضري في ولاية خنشلة ضمن منظور التنمية المستدامة.

ثانياً/ عرض و تحليل بيانات الدراسة الميدانية في ضوء تساؤلات دليل المقابلة

انطلاقًا من أهمية المعطى الميداني في الدراسات المتعلقة بالتخطيط الحضري، وتأسيسًا على رغبتنا في استقصاء مدى فاعلية أدوات التخطيط العمراني في تحقيق التنمية المستدامة بولاية خنشلة، قمنا ببرمجة زيارة ميدانية علمية إلى مقر مديرية التعمير والتهيئة العمرانية بهذه الولاية. وقد جاءت هذه الزيارة في إطار الفصل الثالث من الدراسة الذي يعنى بتحليل البيانات الميدانية انطلاقًا من دليل مقابلة علمي تم بناؤه بدقة، واستُند فيه إلى إشكالية البحث وتساؤلاته الجوهرية.

كان الهدف الرئيس من هذه الخطوة الميدانية هو استقصاء الكيفيات التي يتم بها توظيف أدوات التخطيط الحضري، لاسيما مخططي التوجيه العمراني (PDAU) وشغل الأراضي (POS)، والتعرف على مدى دمج البعدين البيئي والاجتماعي في إعداد وتطبيق هذه الأدوات، فضلًا عن محاولة الإلمام بالتحديات التي تحول دون تحقيق فاعلية هذه الأدوات على المستوى المحلي.

وخلال هذه الزيارة أجرينا مقابلة علمية معمقة مع السيدة إيمان بوجلال، وهي مهندسة معمارية ورئيسة مصلحة بمديرية التعمير، وقد أبدت تجاوبًا كبيرًا معنا وأجابت على مختلف محاور المقابلة بكل مهنية ووضوح، وقد شكّلت تصريحاتها مادة تحليلية غنية سمحت لنا بالغوص في تفاصيل المشهد التخطيطي والعمراني المحلي، لا سيما ما يتعلق بضعف التحيين، وبالإكراهات البيروقراطية، وبالاختلالات الميدانية في تطبيق المخططات.

وقد اعتمدنا في عرض المعطيات وتحليلها على منهجية وصفية تحليلية، تُراعي السياق المؤسساتي والإجرائي الذي ورد في المقابلة، كما تم تدعيم ذلك بملاحظات الباحثة من خلال التفاعل المباشر مع محيط المديرية والمعلومات المستقاة من الزيارة الميدانية ذاتها، وكان التركيز الأساس منصبًا على كيفية تفعيل أدوات التخطيط الحضري في خدمة أهداف العدالة المجالية، وحماية البيئة، وتحقيق التوازن العمراني، بما ينسجم مع الرهانات المعاصرة للتنمية المستدامة.

أ.تحليل أدوات التخطيط الحضري في ضوء تساؤلات دليل المقابلة

- تحليل أداة PDAU في ولاية خنشلة ودورها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة

إن التخطيط العمراني بمفهومه الحديث تجاوز النظرة التقليدية التي ترى في أدوات التنظيم مجرد آليات هندسية لتوزيع النشاطات والمرافق داخل الفضاء العمراني، ليصبح وسيلة استراتيجية لإدارة الموارد والمجال وفق مقاربات تنموية شاملة ومندمجة ، ومن بين هذه الأدوات تبرز أداة الـ PDAU كأداة مركزية على مستوى الولاية، تهدف إلى تحديد الأهداف الكبرى للتنمية المكانية، وتوجيه التوسع العمراني، مع مراعاة التوازن بين الأبعاد البيئية، الاقتصادية، والاجتماعية.

في ولاية خنشلة التي تشهد تحولات عمرانية متسارعة تحت ضغط ديمغرافي واضح وتوسع عمراني أفقي في كثير من البلديات، تصبح أداة PDAU ضرورة ملحّة للسيطرة على هذا النمو وضبطه وفق منظور تنمية مستدامة ، غير أن إشكاليات عديدة تطفو إلى السطح، تعيق تفعيل هذه الأداة على نحو فعّال، بدءًا من محدودية الإمكانات، ومرورًا بتعقيد البيروقراطية، ووصولًا إلى ضعف المشاركة المجتمعية، وهي كلها عناصر تعمق الفجوة بين "الأداة" و"الواقع".

عند سؤالنا السيدة " إيمان بوجلال" مسؤولة التهيئة الحضرية ببلدية خنشلة، حول فعالية أداة الـ PDAU في الواقع المحلي، أجابت بأن "تحديث الخطط يتطلب موارد ضخمة وجهود متواصلة، ونحن نواجه نقصًا في الطاقات البشرية المؤهلة والتمويل، مما يجعل العملية بطيئة، خاصة في ظل التغيرات السريعة التي تطرأ على المدينة."

هذه الجملة تكشف عن حالة التناقض البنيوي بين ما يُنتظر من أداة PDAU من حيث الطموحات التنموية، وما هو ممكن فعليًا في ضوء الإمكانات الواقعية للبلديات ، فالإشارة إلى "نقص الطاقات البشرية المؤهلة" تدل على غياب الإعداد المهني المستمر للكوادر المسؤولة عن إعداد ومتابعة تنفيذ هذه الأداة، وهو ما يتنافى مع التوجهات العالمية التي تشدد على أن التخطيط العمراني فعل معرفي قائم على تحليل البيانات والمرونة والتقييم المستمر.

إن التغيرات السريعة التي تتحدث عنها المبحوثة تتعلق أساسًا بـ:

- التوسع العمراني الفوضوي نحو الأرياف المحيطة.
- تحول استعمالات الأراضي من زراعية إلى عمرانية تحت ضغط المضاربة العقارية.
- الهجرة الداخلية من البلديات النائية نحو المركز.

ومع غياب التحديث الدوري لـ PDAU، تصبح الخريطة العمرانية الحقيقية للمدينة بعيدة عن تلك المرسومة نظريًا، ما يفضي إلى اختلالات عمرانية حادة (ازدواجية في الوظائف، نقص التجهيزات، تفكك عمراني...).

من خلال نفس المقابلة، تشير المبحوثة إلى أن "التنسيق بين الإدارات المحلية مختلف المستويات لم يكن دائمًا في المستوى المطلوب، وهذا يؤخر اتخاذ القرارات وتطبيقها."

وهنا تكمن واحدة من أكبر العقبات في التخطيط الحضري الجزائري: الانفصال المؤسساتي بين من يصوغ الرؤية (المديرية الولائية للتهيئة العمرانية)، ومن ينفذ على الأرض (البلديات وأجهزتها). هذا التباعد يؤدي إلى فقدان ما يسمى بـ "الذكاء الترابي" ، أي القدرة على الربط بين الطموحات الكبرى والسياق المحلي الدقيق.

وبالنظر إلى ولاية خنشلة كمثال فإن تعدد البلديات وتفاوت مستوى التأهيل في كل منها، يعمق الفجوة ويحول الـ PDAU إلى وثيقة مرجعية فقط، دون أثر تنفيذي مباشر.

و في سؤال آخر حول مدى إدماج البعد البيئي في وثيقة التخطيط، أجابت المبحوثة بقولها "لا زلنا نواجه صعوبة في دمج الأبعاد البيئية بشكل فعّال ضمن PDAU، حيث أن ضغط التنمية يجعل الحفاظ على الموارد الطبيعية أكثر تعقيدًا."

هذا التصريح يضع الإصبع على جرح مؤلم: إقصاء شبه ممنهج للبعد البيئي في مقابل أولويات عمرانية واقتصادية ضاغطة. فولاية خنشلة تحتوي على موارد بيئية مهمة مثل:

- السهول الزراعية (عين ميمون، الحامة).
- الغابات الجبلية (جبال أولاد رشاش).
- الموارد المائية الجوفية والسطحية.

غير أن الزحف العمراني والنشاطات غير المراقبة (رمي النفايات، البناء على حواف الوديان)، يهددان توازن المنظومة البيئية، مما يجعل التنمية المستدامة مجرد شعار دون مضمون ، وهنا تكمن خطورة إهمال الجانب البيئي في وثائق التخطيط: فما يُهمل اليوم، قد يتحول إلى عبء بيئي واقتصادي في الغد.

و في هذا السياق يرى "فرناندو دي سوزا" (2008) أن "فعالية وثيقة التخطيط ليست في قوتها القانونية فقط، بل في مدى قدرتها على التكيّف مع الواقع المحلي المتغير باستمرار". وهذا ما يُغيب عن أداة الـ PDAU في الجزائر، حيث أن الوثيقة عادة ما تُعد مرة كل عشر سنوات، ولا تخضع لتحيين منتظم، ما يجعلها أداة غير مرنة، في حين أن المدينة تتغير كل شهر.

من جهة أخرى تُركّز المقاربات الحديثة في التخطيط على:

- النهج التشاركي: إشراك المجتمع المدني والجامعات والجمعيات في التخطيط.
- المرونة المؤسسية: إمكانية مراجعة الخطط بناء على مؤشرات واقعية.
- الرقمنة: إدخال نظم معلومات جغرافية GIS لرصد التغيرات لحظة بلحظة.

وغياب هذه الأدوات في ولاية خنشلة يجعل من الـ PDAU أقرب إلى أداة "أرشيفية" منها إلى وثيقة قيادية.

يمكن أن نقول إن PDAU في خنشلة تعاني من أزمة ثقة بين الأداة كوثيقة تخطيطية وبين الواقع الفعلي على الأرض، وهذا لا يقتصر على الولاية فقط بل هو واقع عام في كثير من المدن النامية، حيث أن غياب آليات المتابعة الحقيقية ونقص الشفافية في عملية تحديث الخطط يفاقم من هذه

الأزمة، ويجعل الفجوة بين النظرية والتطبيق تتسع، ما يؤدي إلى نتائج سلبية على جودة الحياة وتفاقم التحديات البيئية.

كما أن العامل الاجتماعي له دوره الحاسم، حيث أشار المسؤولون إلى مقاومة بعض الفئات للمخططات التي لا تراعي حاجاتهم الحقيقية أو تقليص بعض المكتسبات، مما يتطلب استراتيجية تواصل ودمج مجتمعي أكبر في عملية التخطيط.

من ناحية أخرى تمثل الحاجة إلى تدريب وتأهيل الكوادر الفنية المتخصصة جانبًا مهمًا، إذ أن تخطيط حضري ناجح لا يقوم فقط على الوثائق، بل على وجود فريق قادر على تقييم وتحليل مستمر للبيانات الحضرية، واستخدام تقنيات حديثة في المسح والمراقبة، وهنا أوردت السيدة إيمان أن " نقص هذه الكفاءات يشكل عقبة كبيرة في ولاية خنشلة "، مما يستدعي استراتيجيات تطوير مهني مستدامة.

- **تحليل أداة POS في ولاية خنشلة ودورها في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة**

تُعد وثيقة مخطط شغل الأراضي (POS) من أهم الأدوات التقنية الدقيقة في نظام التخطيط الحضري وهي تُكمل وظيفة وثيقة PDAU، لكنها تنزل إلى المستوى التنفيذي التفصيلي، فالـ POS يحدد كيفية استغلال كل قطعة أرضية ضمن منطقة عمرانية محددة، ويترجم التوجهات العامة للتهيئة إلى ترخيصات بناء، تقطيع عقاري، وتوزيع وظيفي دقيق.

غير أن هذا التصور النظري يصطدم في الواقع الجزائري وبالأخص في ولاية خنشلة، بجملةمن العراقيل التي تجعل من POS أداة ضعيفة الفاعلية، مشلولة في كثير من الأحيان أمام فوضى العقار، ضغط السوق، وتناقض التشريعات ، لذا فإن تحليل هذه الأداة على المستوى المحلي، في ضوء المقابلة الميدانية، يسمح بكشف الكثير من الحقائق حول طبيعة التخطيط الحضري في الجزائر، ليس كأداة تقنية فقط، بل كمرآة لصراعات المصالح، ونقاط ضعف الحوكمة المحلية.

عند سؤالنا السيدة إيمان بوجلال حول مدى تفعيل أداة POS في بلدية خنشلة، ومدى نجاحها في تنظيم البناء، أجابت بوضوح بأن "أغلب المناطق لا تتوفر على POS محيّن، ولدينا أحياء توسعت قبل وجود الوثيقة، مما يخلق تعارضًا دائمًا بين الواقع والمخطط."

هذا التصريح يُلخص بدقة ما يمكن تسميته "الزمن المعكوس في التخطيط العمراني"، أي أن البناء يسبق التخطيط، وتضطر الوثيقة لاحقًا إلى "التكيّف" مع أمر واقع فُرض تحت ضغط الحاجات أو بوسائل غير قانونية.

و هذه الإشارة من السيدة بوجلال إلى "توسع الأحياء قبل وجود الوثيقة" تُحيلنا إلى واحدة من أخطر الظواهر في العمران الجزائري، وهي ظاهرة التحول التلقائي للمجال من فضاء زراعي أو غير مهيأ إلى حي سكني، دون المرور عبر التخطيط.

و يترتب عن ذلك عدة آثار:

- تضارب بين الوثائق: حيث تُظهر وثيقة PDAU أن الحي "منطقة زراعية" مثلًا، في حين أنه في الواقع عمراني مكتمل.
- تعذر منح الرخص: فالبلدية لا يمكنها منح رخص البناء أو الربط بالخدمات في غياب POS، ما يدفع المواطن إلى البناء دون ترخيص.
- ضعف الجاذبية الاستثمارية: فالمستثمرون يتهيبون من غموض الوضعية القانونية للعقار.

و عند توسيع النقاش حول الرقابة على استعمالات الأراضي، خاصة في إطار محاربة البناء غير الشرعي، أوضحت المبحوثة بأننا "نفتقر إلى تغطية كاملة بمخططات شغل الأراضي، وهذا يضعف من قدرة شرطة العمران على التدخل، فحتى الإجراءات الردعية تفقد قوتها دون سند تخطيطي واضح."

هنا نكتشف بُعدًا آخر مرتبط بالوظيفة الردعية لأداة POS، فحين تغيب الوثيقة تفقد الإدارة المحلية القدرة على ضبط الفضاء الحضري قانونيًا، وتتحول محاولات الردع إلى قرارات رمادية دون حجج تقنية دامغة.

كما أن هذه الإشارة تُسلط الضوء على علاقة وثيقة بين التخطيط والرقابة العمرانية ، فالأداة التخطيطية، حين تكون دقيقة ومُحدثة، تُوفّر للسلطات المحلية الأساس القانوني والإجرائي للتدخل، أما حين تكون غائبة أو قديمة فإن المراقبة العمرانية تُصبح صورية.

من خلال الاستزادة في النقاش مع السيدة بوجلال، برزت عدة تحديات تعيق تفعيل أداة POS، من بينها أن"عملية إعداد POS تتطلب دراسات تقنية طويلة، وموافقة من جهات عديدة، وهذا يجعل الوثيقة تُولد بعد فوات الأوان." و هذا يبرز الطابع البيروقراطي المفرط في إعداد وتحيين وثائق التخطيط.

فإعداد POS في الجزائر يخضع لمسار إداري معقد يمر عبر:

1. مكاتب دراسات وطنية أو أجنبية.
2. مراجعات لجنة التقنية الولائية.
3. استشارة المواطنين (وهي غالبًا شكلية).
4. توقيع الولاة وموافقة وزارة الداخلية أو السكن.

وبهذا المسار، يمكن أن تمر 4 إلى 6 سنوات من لحظة اقتراح الوثيقة إلى اعتمادها رسميًا، وخلال هذه الفترة يتغير الواقع تمامًا، فتولد الوثيقة متأخرة، ومفصولة عن زمنها، وهذا ما أكدته المبحوثة بقولها: "بعض الأحياء توسعت بعشوائية في انتظار المخطط، وأصبحت خارج تغطية الخدمات".

أي أن بطء إعداد POS لا يؤدي فقط إلى ضعف المراقبة، بل يُنتج إقصاءً للخدمات الأساسية مثل الغاز، الطرق، والمدارس، مما يُعمق هشاشة الفضاءات الجديدة.

وعند سؤالها عن إشراك السكان أو الفاعلين المحليين في إعداد الوثيقة، أجابت السيدة بوجلال: "نقوم بالإعلان عن الدراسة في القاعة البلدية، لكن الحضور يكون ضئيلاً، والمواطن لا يُدرك أهمية هذه الوثائق."

هذا التصريح يعكس انفصالًا ثقافيًا واجتماعيًا بين أدوات التخطيط والمجتمع المحلي، حيث تغيب ثقافة المشاركة، ويُنظر إلى POS كمجرد وثيقة إدارية تخص الموظفين، وليست أداة يملكها المواطنون.

حيث إن غياب التفاعل مع المجتمع يؤدي إلى:

- إنتاج وثائق غير منسجمة مع احتياجات السكان.
- بروز مقاومات لاحقة عند محاولة تنفيذها.
- فقدان المصداقية المجتمعية لأداة التخطيط.

وهنا نستحضر مقولة "ما يُخطط دون الناس، يُنفذ ضدهم".

تكشف كل إفادات السيدة إيمان بوجلال عن أن أداة POS، رغم أهميتها في تنظيم الأراضي تعاني من مشكلات هيكلية في ولاية خنشلة، يمكن تلخيصها في:

- ضعف التغطية: كثير من المناطق الحضرية بدون POS فعلي.
- غياب التحيين: عدم مواكبة النمو الحضري والتوسع العشوائي.
- البيروقراطية: تعقيد المسار الإداري لإعداد الوثيقة.
- الانفصال المجتمعي: غياب المشاركة الشعبية والثقافة التخطيطية.
- غياب التنسيق: الوثائق تُعد غالبًا بمعزل عن الأجهزة الأخرى كالتهيئة، البيئة، العمران، الاستثمار.

و تبرز أهمية POS من كونها الأداة التي تتحكم في التفاصيل الدقيقة للنمو العمراني، فإذا ما فشلت في فرض تنظيمها، يصبح من المستحيل تحقيق تنمية مستدامة ، فالتوسع العشوائي غير المنضبط يؤدي إلى استنزاف الموارد، وزيادة الأعباء على البنية التحتية، وتدهور جودة الحياة. من هذا المنطلق، لا يمكن فصل أداء POS عن قدرة الولاية على بناء نظم رقابية فعالة، وتوفير الموارد اللازمة لذلك.

تؤكد المقابلة مع السيدة إيمان أن الحلول التقنية وحدها غير كافية، بل يجب إرساء قاعدة من الإرادة السياسية والشفافية، إلى جانب تعزيز الوعي المجتمعي بأهمية احترام المخططات.، هذا يعيدنا إلى فكرة ضرورة دمج السكان في عملية التخطيط، وإشراكهم في حماية البيئة والمصالح العامة، وهو مبدأ أساسي في التنمية المستدامة.

في ختام الحديث، لفتت السيدة إيمان إلى ضرورة بناء قدرات متكاملة و " تعزيز قدرات الموظفين المختصين في متابعة تطبيقPOS ، وإرساء أنظمة معلومات جغرافية حديثة، ومراقبة ميدانية مستمرة، كلها ضرورات ملحة لتحسين الأداء".

وهذا يشير إلى أن التطور التكنولوجي واستخدام نظم المعلومات الجغرافية (GIS) يمكن أن يغير قواعد اللعبة، ويمنح أداة POS مزيدًا من الفاعلية والدقة في التنظيم.

و أخيراً في ضوء هذا الواقع لا يمكن النظر إلى POS كأداة فعالة حاليًا لتحقيق التنمية المستدامة، بل ينبغي إعادة التفكير في طريقة إعدادها، جعلها أكثر مرونة وتشاركية، ومربوطة بمنصات رقمية حديثة تسمح بتحديثها المستمر، وربطها آنيًا بمعلومات الواقع الترابي المتغير.

ب.استخلاص و مناقشة نتائج الدراسة

- اختبار النتائج في ضوء الفرضيات

- **في ضوء الفرضية الرئيسية**

- الفرضية الرئيسية: " تؤدي أدوات التخطيط الحضري دورًا فعالًا في تحقيق التنمية المستدامة ".

من خلال النتائج المستخلصة من تحليل أدوات التخطيط الحضري المعتمدة بولاية خنشلة، يمكن القول إن هذه الفرضية تحققت جزئيًا، وإن كانت فعاليتها متفاوتة حسب طبيعة الأداة، ومدى التفعيل المؤسساتي، والتكامل بين الأطراف الفاعلة في التخطيط الحضري. فقد أظهر تحليل مخطط التوجيه للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) أنهما يشكلان أطرًا تقنية وقانونية تهدف إلى التحكم في النمو العمراني وضبط استعمالات الأرض، ما يعكس نية واضحة لتحقيق توازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

ففي حديثنا مع السيدة إيمان بوجلال، رئيسة مصلحة التعمير، أشارت إلى أن "المخططات هذه وُضعت أصلًا وفق منظور يحترم التنمية المستدامة، لكن المشكل في التطبيق والتنسيق"؛ وهو ما يدل على أن الأدوات موجودة فعليًا، وتمثل قاعدة تنموية منظمة، غير أن التفعيل العملي لهذه المخططات ما يزال رهينًا بإرادة فاعلة وتكامل مؤسساتي حقيقي.

بناءً على ذلك فإن دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة يبقى قائمًا من الناحية النظرية والتصميمية، لكنه محدود الأثر فعليًا بسبب التحديات الإدارية والتنفيذية، وهو ما يؤكد تحقق الفرضية جزئيًا فقط، ويستدعي مراجعة جادة في آليات التفعيل والتنسيق المحلي.

- **في ضوء الفرضية الفرعية الأولى**

- الفرضية الفرعية الأولى: " توجد مجموعة من أدوات التخطيط الحضري التي تحقق التنمية المستدامة، أبرزها: PDAU، POS ، ومن خلالها يُنظَّم النمو العمراني ".

تحليل واقع ولاية خنشلة بيّن فعلاً أن المخططات الثلاثة تمثل المحاور الكبرى التي تُبنى عليها السياسة العمرانية للبلدية والولاية ككل. فقد صرّحت السيدة إيمان بوجلال أن "مخطط التوجيه ومخطط شغل الأراضي يعتبران أساس كل مشروع عمراني... فلا يمكن إطلاق أي إنجاز بدون المرور عبر هذه الوثائق"، ما يدل على أن الأدوات موجودة وهي مُعتمدة إداريًا وقانونيًا، وتُعدّ المرجع الرسمي لتنظيم التوسع الحضري.

بالتالي يمكن القول إن هذه الفرضية تحققت كذلك إذ إن PDAU وPOS يشكلان بالفعل أدوات أساسية لتنظيم النمو العمراني وتحقيق التنمية المستدامة.

- **في ضوء الفرضية الفرعية الثانية**

- الفرضية الفرعية الثانية: " تُسهم أدوات التخطيط الحضري كـ POS وPDAU في تحقيق التنمية المستدامة عبر تنظيم العمران وتوزيع الخدمات وحماية البيئة لضمان توازن الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية ".

في هذا السياق تظهر نتائج الدراسة توافقًا ملحوظًا مع هذه الفرضية من حيث التوجه، لكن ليس من حيث التطبيق الكامل، فقد أشارت السيدة بوجلال إلى أن "مخطط التوجيه يرسم الصورة العامة لكيفية استعمال الأرض، ويوجه المناطق للنشاطات الاقتصادية والسكنية والزراعية، وبالتالي فهو يحاول الموازنة بين حاجيات النمو ومتطلبات البيئة"؛ هذا القول ينسجم تمامًا مع محتوى الفرضية، ويؤكد أن الأداة تحمل في جوهرها أبعاد الاستدامة، لكن ما يُعرقل هذا التوازن، كما أضافت، هو "التأخر في مراجعة هذه المخططات والتجاوزات في البناء"؛ ما يعكس هشاشة الرقابة وضعف التحيين، وهما عنصران يهددان فعالية التخطيط.

أما أداة POS فقد أكدت المتحدثة أن "مخطط شغل الأراضي يعطي دقة في التهيئة على مستوى القطعة، ويتيح تحكمًا في التفاصيل مثل المساحات الخضراء ومواقع التجهيزات"، ما يعني أنها أداة

تنظيمية تفصيلية تساهم مباشرة في تحسين توزيع الخدمات والبنية التحتية، وحماية المجالات الخضراء، وهي عناصر تنتمي بوضوح إلى منطق التنمية المستدامة.

غير أن التحديات كما بيّنتها المبحوثة تكمن في "عدم توفر الموارد البشرية المدربة، والبطء في المصادقة على هذه المخططات، وأحيانًا تدخلات خارجية من مستويات عليا تغير وجهة الأرض"؛ وكلها تحديات تُضعف من الفعالية الحقيقية لهذه الأدوات.

وعليه تتحقق هذه الفرضية بدرجة معتبرة من حيث الهدف المبدئي والهيكل التنظيمي للمخططات، لكنها تتعثر على مستوى الواقع بفعل فجوة التفعيل والتنسيق والرقابة، ما يدفع إلى ضرورة التركيز على الحوكمة والتكوين الإداري وتفعيل صلاحيات السلطة التقنية محليًا.

نخلص إلى أن أدوات التخطيط الحضري بولاية خنشلة، وعلى رأسها PDAU وPOS، تمثل فعلاً أرضية صلبة يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية المستدامة، غير أن فعاليتها تبقى رهينة تفعيلها العملي وتحيينها الدوري ومرافقتها بآليات ضبط ومتابعة صارمة. وبالتالي فإن الفرضيات الثلاث قد تحققت جزئيًا في بعض وجوهها وتطلبت إعادة النظر في وجوه أخرى، خاصة تلك المرتبطة بالتنفيذ والتنسيق بين الفاعلين والحوكمة المحلية، وتبقى تصريحات الفاعلين المحليين كالسيدة إيمان بوجلال، مؤشرا مهما على الهوّة بين التصور والتطبيق، بين الرؤية التخطيطية والواقع التنفيذي.

- اختبار النتائج في ضوء الدراسات السابقة

تشير النتائج المتوصّل إليها من خلال هذه الدراسة الميدانية حول "دور أدوات التخطيط الحضري في التنمية المستدامة – دراسة حالة: ولاية خنشلة" إلى جملة من المعطيات التي تؤكد ما سبق أن توصلت إليه الدراسات السابقة في السياق الوطني، لكنها تكشف أيضًا عن خصوصيات محلية تُغني الخطاب التخطيطي النظري وتضعه أمام تحديات عملية متزايدة. فقد بيّنت المعطيات المستقاة من داخل مديرية التعمير والتهيئة العمرانية أن أدوات التخطيط الحضري المعتمدة، وعلى رأسها المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، لا تزال تُستخدم بوصفها أدوات إدارية

أكثر من كونها أدوات استراتيجية للتحكم في التوسع العمراني وضمان الاستدامة البيئية والمجالية،هذا الانطباع يتقاطع بشكل واضح مع ما خلصت إليه دراسة بئر خادم (بن زروال، 2019) التي أكدت أن الوثائق التخطيطية كثيرًا ما تُنجز بطريقة شكلية، دون متابعة حقيقية ولا تحديث يتماشى مع التحولات العمرانية والديمغرافية المتسارعة.

كما أظهرت الدراسة أن ولاية خنشلة بوصفها منطقة داخلية ذات كثافة عمرانية متوسطة وإمكانات اقتصادية محدودة، تعاني من ضعف في التنسيق بين مختلف المتدخلين في قطاع التعمير، وهو ما ينعكس سلبًا على فعالية أدوات التخطيط. هذا الضعف في التنسيق تم تسجيله كذلك في دراسة مدينة بسكرة، حيث أكدت الأطروحة على محدودية التكامل بين الأجهزة الإدارية، رغم وجود إطار نظري وتنظيمي واضح. في خنشلة، ورغم توفر مخططات عمرانية حديثة نسبيًا، إلا أن التطبيق غالبًا ما يواجه عراقيل تتعلق بنقص التمويل، تعقيد الإجراءات الإدارية، وغياب ثقافة التقييم الدوري للمشاريع الحضرية. وتُظهر إفادات الفاعلين المحليين – كإطارات المديرية، على غرار رئيسة مكتب التخطيط الحضري – أن هناك وعيًا متزايدًا بأهمية إدماج الأبعاد البيئية والاجتماعية في التخطيط، غير أن هذا الوعي لا يُترجم إلى ممارسات مؤسسية ملموسة. فمثلاً لا تزال الأدوات القانونية غير مرفقة بدراسات سوسيولوجية أو بيئية معمقة، وهو ما أشار إليه أيضًا الباحث بن زروال حين أوضح أن الكثير من وثائق التخطيط الحضرية في الجزائر تفتقر إلى التجذر الواقعي في السياق المحلي. في ولاية خنشلة، تُسجَّل كذلك فجوة واضحة بين ما يُخطَّط له نظريًا، وما يتم تنفيذه ميدانيًا، سواء من حيث احترام المساحات الخضراء أو ضبط التوسع العمراني على حساب الأراضي الفلاحية.

وتكمن نقطة التقاطع الكبرى بين هذه الدراسة والدراسات السابقة في كون أدوات التخطيط الحضري في الجزائر، رغم تطورها على مستوى الشكل والمضمون، لم تتحوّل بعد إلى آليات فعالة لضبط المجال وضمان استدامته. فالوظيفة الوقائية لمخطط التهيئة مثلًا تكاد تكون غائبة في كثير من الحالات، إذ سُجِّلت عدة تجاوزات للبناء في المناطق غير المؤهلة عمرانيًا، ما يعكس ضعف الرقابة الميدانية وغياب المتابعة التقنية ، هذا ما أكدته كذلك دراسة المخططين (PDAU وPOS) في مذكرة ماستر برج

بوعريريج، والتي خلصت إلى أن التطبيق الواقعي لا يرقى إلى مستوى النصوص القانونية، وأن التعديات العمرانية لا تزال تقضم الأراضي الزراعية وتشوّه النسيج الحضري.

وتُبرز الحالة الميدانية في ولاية خنشلة أن مشكل التنمية الحضرية المستدامة لا يقتصر فقط على أدوات التخطيط، بل يمتد إلى البيئة المؤسساتية الحاضنة لهذه الأدوات، وإلى غياب الرؤية التشاركية بين المتدخلين من سلطات محلية، ومصالح بيئية، ومهنيين في العمران، ومجتمع مدني. وقد لوحظ أيضًا أن المواطن، بوصفه فاعلًا حضريًا مباشرًا، لا يُدرج غالبًا في المسار التخطيطي، مما يُفقد هذه الأدوات جانبًا مهمًا من فعاليتها. وهي الملاحظة نفسها التي كررتها الدراسات السابقة، داعية إلى تبنّي مقاربة تشاركية تُدرج السكان ضمن دوائر اتخاذ القرار العمراني، لا سيما في المناطق ذات الخصوصيات الثقافية والجغرافية كخنشلة.

وفي ضوء كل ما سبق يمكن القول إن الدراسة الحالية تعزّز الاتجاه العام الذي يرى أن أدوات التخطيط الحضري في الجزائر، رغم تنوعها من حيث الشكل، وتعدّد أهدافها النظرية، لا تزال تفتقر إلى نجاعة التطبيق الميداني، وإلى بنى مؤسساتية داعمة قادرة على تكييف هذه الأدوات مع متطلبات التنمية المستدامة على أرض الواقع. ومن ثم، فإن أحد أبرز المخرجات التي أفرزتها هذه الدراسة يتمثل في الحاجة الماسّة إلى تجاوز الطابع البيروقراطي للتخطيط، والتحوّل نحو نموذج أكثر دينامية، تشاركية، وارتباطًا بالسياق المحلي، وهو ما يشكّل خطوة أولى نحو جعل التخطيط الحضري أداة حقيقية لخدمة الاستدامة في المدن الجزائرية.

- اختبار النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية

أظهرت نتائج الدراسة المتعلقة بدور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة بولاية خنشلة تطابقًا ملحوظًا مع منطلقات النظرية الوظيفية في علم الاجتماع، والتي تنظر إلى المجتمع ككل متكامل تتوزع فيه الوظائف والأدوار لضمان الاستقرار والتوازن. ففي ضوء هذه المقاربة السوسيولوجية، يتضح أن الأدوات التخطيطية المعتمدة، مثل مخطط شغل الأراضي (POS) ومخطط توجيه التهيئة والتعمير (PDAU)، لا تمثل مجرد آليات تقنية معزولة، وإنما تشكل أنساقًا تنظيمية تؤدي

وظائف حيوية داخل النسيج الحضري لضمان تماسكه واستدامته. ومن خلال التحليل الميداني الذي استند إلى المعطيات المجمعة في بلدية خنشلة، بدا أن هذه الأدوات تساهم في إعادة ضبط استعمالات المجال بشكل يراعي توازن البنية العمرانية والبيئية والاجتماعية، وهو ما يتماشى مع ما طرحه دوركايم وبارسونز بشأن ضرورة أداء كل نسق لوظيفته داخل البنية الاجتماعية.

لقد أظهر اختبار النتائج ميدانيًا أن غياب التفعيل السليم لأداة مثل مخطط شغل الأراضي يؤدي إلى تشوهات في التوزيع العمراني، واختلال في العلاقات الوظيفية بين الفضاءات المختلفة داخل المدينة، مما يعزز فرضية ميرتون حول العواقب غير المرغوبة التي قد تنجم عن تعطّل أحد الأنساق الوظيفية. وفي هذا السياق يبرز POS بوصفه أداة لتوجيه استعمالات الأراضي بشكل يضمن توزيعًا وظيفيًا للمجال، بحيث تؤدي كل منطقة دورها في النسق العام للمدينة. وهذا ما يعكس الفهم الوظيفي لضرورة الحفاظ على تقسيم مجالي واضح بين أحياء سكنية ومناطق صناعية وتجارية ومساحات خضراء، مما يفضي إلى حالة من الانسجام المجالي تسهم في التماسك الاجتماعي والاقتصادي للمدينة.

من ناحية أخرى برهنت الدراسة على أن مخطط توجيه التهيئة والتعمير (PDAU) لا يُنظر إليه كمجرد مخطط تقني بعيد المدى بل باعتباره تجليًا لوظيفة "العقل التنظيمي" للمدينة، الذي يربط بين الحاضر والمستقبل، وهذا الانسجام مع المقاربة الوظيفية يعكس دور PDAU في توجيه الاستثمار وتخطيط البنى التحتية بما يراعي التغيرات السكانية والاقتصادية، ويحمي المدينة من التوسع الفوضوي الذي قد يُحدث خللًا في النسق العام. وقد أظهرت معطيات الدراسة أن كلما كان هذا التخطيط بعيد المدى أكثر تفعيلًا وشمولية، كلما كانت المؤشرات المرتبطة بالتنمية المستدامة (كجودة الحياة، العدالة المجالية، وحماية الموارد) أكثر استقرارًا وانتظامًا، ما يؤكد الأطروحة الوظيفية في بعدها البنيوي.

علاوة على ذلك بيّنت الدراسة أن الأدوات التخطيطية المدروسة تؤدي في الواقع وظائف متشابكة ذات أبعاد بيئية واقتصادية واجتماعية، وهي أبعاد تتقاطع جميعها مع مقومات التنمية المستدامة. ففي بعدها البيئي، تُسهم هذه الأدوات في تنظيم استعمال الأرض بطريقة تقلل من التعديات على المناطق الطبيعية وتحافظ على الموارد، أما من الناحية الاقتصادية، فإن إعادة توزيع الفضاءات وتوجيه

الاستثمارات يسهمان في تنشيط الأنشطة الحضرية وتحقيق التوازن بين مراكز الإنتاج ومناطق الاستهلاك،وفيما يخص الوظيفة الاجتماعية، فقد أوضحت البيانات أن التخطيط المدروس يُسهم في تقليص التفاوتات المجالية وضمان وصول السكان إلى الخدمات الأساسية بطريقة عادلة، وهو ما يتطابق مع الطرح الوظيفي الذي يرى أن العدالة في توزيع الأدوار والمجالات ينعكس على استقرار المجتمع.

وفي ضوء ذلك يمكن القول إن أدوات التخطيط الحضري لا تؤدي فقط وظائف تقنية هندسية، بل تُعد أنساقًا اجتماعية محورية في ضمان استمرار المجتمع الحضري وفق معايير الاستقرار والتكامل كما تُقرّه النظرية الوظيفية، ويؤكد ذلك أن أي تعطيل أو قصور في هذه الأدوات قد يؤدي إلى نتائج غير مرغوبة من حيث التهميش، والازدحام، والتدهور البيئي، وهو ما ينسجم مع تحذيرات ميرتون حول الوظائف الكامنة والخلل البنيوي. وبناء عليه فإن التوصيات التي خلصت إليها الدراسة تدعو إلى إعادة تفعيل الأدوات التخطيطية على أسس سوسيولوجية تُراعي النسق الوظيفي للمدينة، بحيث تصبح عمليات التخطيط أكثر انسجامًا مع الحاجات الواقعية للمجتمع، وأكثر قدرة على الاستجابة لتحديات التنمية المستدامة بطريقة تضمن التوازن بين البنية الحضرية والبعد الاجتماعي.

ومن خلال ما سبق فإن اختبار النتائج في ضوء المقاربة السوسيولوجية، وتحديدًا من خلال النظرية الوظيفية، يُظهر كيف أن أدوات التخطيط الحضري تندمج ضمن البناء الاجتماعي العام، وتؤدي أدوارًا حيوية في تحقيق التوازنات الضرورية لاستقرار المدينة وتطورها. فالتخطيط الحضري، في نهاية المطاف، ليس مجرد عملية تقنية، بل سيرورة اجتماعية معقدة تسهم فيها الأنساق والمؤسسات بشكل تكاملي للحفاظ على التماسك المجتمعي، وتحقيق الاستدامة كمطلب حضري معاصر لا يمكن بلوغه إلا من خلال تفعيل أدوات التخطيط بشكل ممنهج وهادف .

النتائج العامة للدراسة

قدمت هذه الدراسة مجموعة من النتائج في ضوء تحقيق جملة أهداف الدراسة على النحو التالي :

1. كشفت الدراسة أن أدوات التخطيط الحضري المعتمدة في ولاية خنشلة، خاصة PDAU وPOS، تُعدّ أطرًا تنظيمية ضرورية لضبط النمو العمراني وتوجيهه وفق منظور مستدام.

2. أظهرت نتائج المقابلة أن فعالية هذه الأدوات تتأثر سلبًا بضعف التنسيق المؤسساتي، وتأخر التحيين، وقلة الموارد البشرية المؤهلة.

3. تبيّن أن التنمية المستدامة هي هدف نظري مضمّن ضمن هذه الأدوات، لكنها لم تُفعل بعد على أرض الواقع بالصرامة والمرونة اللازمتين.

4. تعاني مخططات التهيئة من تجاوزات عمرانية، ونقص في تطبيق الردع القانوني، مما يهدد التوازن بين الأبعاد البيئية والاجتماعية والاقتصادية.

5. أكدت الدراسة أن دور الفاعلين المحليين حاسم في تفعيل المخططات العمرانية، وهو ما يتطلب إعادة تأهيل وتكوين إطارات الجماعات المحلية.

6. خلصت الدراسة إلى أن تحقيق التنمية المستدامة عبر أدوات التخطيط الحضري في خنشلة يظل رهينًا بالإرادة السياسية، وتفعيل الرقابة، وتحسين الحوكمة العمرانية.

7. كما أظهرت النتائج أن الواقع العمراني في خنشلة لا يعكس بالكامل فلسفة الأدوات التخطيطية، مما يستدعي مراجعة عميقة لآليات تنفيذها ومتابعتها.

خاتمة

لقد جاءت هذه الدراسة الموسومة بـ "دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة – دراسة حالة : ولاية خنشلة" لتُسلّط الضوء على العلاقة الجدلية بين التخطيط العمراني ومفهوم الاستدامة، في سياق محلي تتقاطع فيه التحديات التنموية مع تعقيدات الواقع التنظيمي والمؤسساتي.

انطلقت الدراسة من إشكالية مركزية تتعلق بمدى نجاعة أدوات التخطيط الحضري – ولا سيما المخطط التوجيهي للتهيئة و التعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS) – في مواكبة متطلبات التنمية المستدامة، وانتهت إلى تشخيص شامل يبيّن أن هذه الأدوات، رغم إطارها القانوني الواضح وأهدافها المعلنة، لا تزال عاجزة عن تحقيق نقلة نوعية في التنمية الحضرية المستدامة، بفعل جملة من الاختلالات الهيكلية والتطبيقية.

لقد بيّنت المعالجة النظرية أن التنمية المستدامة لم تعد خيارًا ترفيًا، بل صارت ضرورة وجودية أمام ضغوط التوسع العمراني، والتهديدات البيئية، وتراجع جودة الحياة في المدن، كما أن أدوات التخطيط العمراني في السياقات الحديثة، لم تعد تقتصر على تنظيم الفضاء فقط، بل غدت آلية استراتيجية لإدارة الموارد وتوجيه الاستثمارات وتحقيق العدالة المجالية والاجتماعية.

غير أن الدراسة الميدانية في ولاية خنشلة أظهرت مفارقة صارخة بين هذه الطموحات النظرية والواقع المحلي، حيث تبين أن أدوات التخطيط تعاني من نقص التنسيق المؤسساتي، غياب آليات المتابعة، ضعف الكفاءات، ومحدودية الرؤية البيئية والاجتماعية في إعداد وتنفيذ الوثائق العمرانية.

ولعل أبرز ما كشفت عنه هذه الدراسة هو افتقار التخطيط المحلي إلى مقاربة تشاركية حقيقية، والغياب التام للبعد الرقمي والمعرفي في اتخاذ القرار العمراني، مما يعوق إمكانية الانتقال نحو نموذج تنموي مستدام وشامل.

و يمكن أن نجمل أهم ما خلصت إليه الدراسة في النقاط الآتية :

- وجود قصور في فعالية أدوات التخطيط الحضري من حيث التحيين، التطبيق، والتكامل فيما بينها، مما يؤثر على نجاعة السياسات العمرانية المحلية.

- تبرز فجوة مؤسسية واضحة بين الهياكل المنتجة للوثائق التخطيطية (كالمديريات الولائية) والجهات المنفذة (كالبلديات)، تُضعف من القدرة على التجسيد الميداني.
- يلاحظ محدودية إدماج مبادئ التنمية المستدامة ضمن وثائق التخطيط، خاصة في ما يتعلق بالبيئة، الطاقات المتجددة، والعدالة المجالية.
- غياب ثقافة التقييم والمساءلة بعد تنفيذ أدوات التخطيط، مما يمنع من تصحيح الاختلالات أو تحسين الأداء في الدورة التخطيطية القادمة.
- وجود ضعف في الموارد البشرية والتقنية، وافتقار المؤسسات المعنية إلى التكوين المستمر، والاعتماد على آليات تقليدية في التسيير والتخطيط.
- هنالك حاجة إلى تجديد الأطر القانونية الحاكمة للتخطيط الحضري بما يتلاءم مع التحديات الراهنة، من خلال دمج أدوات رقمية وتحفيز آليات المشاركة المجتمعية.

في الختام تُظهر هذه الدراسة أن مستقبل التخطيط الحضري في الجزائر – وفي ولاية خنشلة تحديدًا – رهين بمدى القدرة على إعادة هندسة منظومة التخطيط وفق مقاربة متكاملة، تشاركية، ومستدامة.

ولا يمكن تحقيق ذلك إلا من خلال إرادة سياسية فعلية، وإصلاح مؤسساتي عميق، واستثمار حقيقي في الكفاءات والرقمنة، وتبني مبادئ الحكم الراشد في التسيير العمراني.

فالتنمية المستدامة ليست مجرد شعار، بل هي عملية تراكمية تتطلب أدوات تخطيط حية، قابلة للتعديل والتقييم، ومتجذرة في واقع الناس ومحيطهم.

وبذلك تُسهم هذه الدراسة – ولو بقدر متواضع – في فتح أفق التفكير في تخطيط عمراني بديل، أكثر عدالة، واندماجًا، واستدامة.

قائمة المصادر و المراجع

ابن منظور، لسان العرب، بيروت: دار صادر، 2003.

عبد الرحمن بدوي، المعجم الفلسفي، بيروت: دار الثقافة، 1982.

حسين عبد الحميد، التخطيط: أنواعه وأهمه، القاهرة: دار الفكر العربي، 2005.

محمد عمار، مفاهيم في التنمية المستدامة، القاهرة: دار الفكر العربي، 2010.

عبد القادر جابري، التخطيط الحضري والتنمية المستدامة، بيروت: دار النهضة العربية، 2015.

الأمم المتحدة، تقرير اللجنة العالمية للبيئة والتنمية: مستقبلنا المشترك، نيويورك: مطبعة الأمم المتحدة، 1987.

جمال العيساوي، التخطيط العمراني وأدواته، بيروت: دار النهضة العربية، 2018.

المادة 16 ، القانون 90/29 ، المؤرخ في 14 جمادى الأولى الموافق ل 01 ديسمبر 1990، المتعلق بقانون التهيئة و التعمير ، الجريدة الرسمية ، العدد 26 ، تاريخ النشر : 01-12-1990 .

وزارة السكن والعمران، ملخص عن دفتر الشروط النموذجي لإنجاز المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير ، 2010 .

المرسوم التنفيذي 05-317 المؤرخ في 10/9/2005، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي 91-178 الذي يحدد إجراءات اعداد مخطط شغل الأراضي والمصادقة عليه ومحتوى الوثائق المتعلقة به ،الجريدة الرسمية، العدد 62 .

سماعين شامة، الأدوات القانونية للسياسة العقارية في الجزائر منذ 1990، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، الجزائر، 1999، ص 122 .

الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية المجلد الأول: القرارات التي اتخذها مؤتمر ريوديجانيرو، يونيو، 1992 .

تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، 26 آب/أغسطس - 4 أيلول/سبتمبر 2002

ريدة ديب،سليمان مهنا ، التخطيط من أجل التنمية المستدامة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية المجلد الخامس والعشرون، العدد الأول ، 2009.

عبد الرحمن العايب، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة فرحات عباس سطيف، 2011.

سحر قدوري الرفاعي، التنمية المستدامة مع تركيز خاص على الادارة البيئية، المؤتمر السنوي الخامس للإدارة البيئية، جامعة الدول العربية ، تونس، 28-31 أغسطس 2006.

يعقوب محمد ، قنادزة جميلة ، النمو الاقتصادي، التدهور البيئي وتبلور نظرية التنمية المستدامة، مجلة البشائر الإقتصادية ، العدد7 ، 2017 .

عبد المنعم احمد شكري ، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، أطروحة دكتوراه ، هندسة مدنية، جامعة القاهرة، 1999.

عبد الغني حسونة، الحماية القانونية للبيئة في إطار التنمية المستدامة، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراه علوم في الحقوق ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم الحقوق ، جامعة محمد خيضر بسكرة ،2013.

محمد عبد العزيز عجمية ، علي عبد الوهاب نجا، سحر عبد الرؤوف القفاش ، التنمية الاقتصادية ومشكلاتها مشاكل الفقر - التلوث البيئي - التنمية المستديمة ، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، (د، ط)، 2013 .

السعيد دراجي ، التنمية المستدامة من منظور الاقتصاد الإسلامي ، ملتقى علمي دولي سلوك المؤسسة الاقتصادية في ظل رهانات التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية، جامعة الأمير عبد القادر ، قسنطينة ، 2012.

الحكامة البيئية وتحديات التنمية المستدامة، دراسة مقارنة بين الاقتصاد والقانون الدولي البيئي، المركز الديموقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، ألمانيا - برلين، 2021.

ريلان بارونتو ، خطط محلية للعمل من اجل المجتمعات مستدامة الإدارة البيئية القائمة على المشاركة، ترجمة : علي ناجي ، يناير، 2000.

مؤلف مشترك ، الحكامة البيئية و تحديات التنمية المستدامة دراسة مقارنة بين الاقتصاد و القانون الدولي البيئي، المركز الديموقراطي العربي ، برلين، 2021.

محمد عبد الفتاح القصاص ، الإنسان والبيئة والتنمية المؤتمر القومي الثاني للدراسات والبحوث البيئية - القاهرة، 1990 .

فتوح خالد، قراءة تحليلية لمؤشرات التنمية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 2000 - 2016، مجلة الافاق للدراسات الاقتصادية، جامعة العربي التبسي ، تبسة مجلد 03 ، عدد 01، 2018.

مجموعة الاحصاءات والمؤشرات الاجتماعية ، الصادرة عن لجنة التنمية المستدامة التابعة لهيئة الامم المتحدة، العدد 08 جانفي 2007، منشور على الموقع الإلكتروني التالي : https://www.unescwa.org

حافظ بن عمر ، البعد الاجتماعي في التنمية المستدامة :العمل، البطالة و الفقر كمؤشرات لقياس التنمية المستدامة بتونس ، مجلة العراقي العلمية ، العدد 7 ، جامعة قابس ، تونس ، 2017.

الملحق

دليل المقابلة

الموضوع: دور أدوات التخطيط الحضري في التنمية المستدامة – دراسة ميدانية بمديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة

نوع المقابلة: نصف موجهة

الفئة المستهدفة: مهندسون، مخططون، وإطارات إدارية في مديرية التهيئة والتعمير

الهدف: استقصاء واقع استخدام أدوات التخطيط الحضري في دعم أبعاد التنمية المستدامة

المحور الأول: الإطار العام للتخطيط الحضري في ولاية خنشلة

1. كيف تقيّمون واقع التخطيط الحضري في ولاية خنشلة خلال السنوات الأخيرة؟

2. ما مدى اعتماد مديريتكم على أدوات التخطيط الحضري القانونية مثل PDAU وPOS؟ وهل هناك تفاوت في تطبيقها بين بلديات الولاية؟

المحور الثاني: إعداد وتفعيل مخطط التهيئة والتعمير (PDAU)

3. ما هي المراحل التي تمر بها عملية إعداد مخطط الـPDAU في مديريتكم؟ ومن هم المتدخلون الرئيسيون في هذا المسار؟

4. إلى أي مدى يأخذ مخطط الـPDAU بعين الاعتبار أبعاد التنمية المستدامة (بيئية، اجتماعية، اقتصادية)؟ هل لديكم أمثلة محلية؟

5. ما أبرز التحديات والصعوبات التي تواجهونها أثناء إعداد أو تنفيذ مخطط الـPDAU على أرض الواقع؟

المحور الثالث: تخطيط شغل الأراضي (POS) وتطبيقه الميداني

6. كيف يتم إعداد مخطط شغل الأراضي POS من حيث الخطوات والمدة الزمنية؟ وهل يُصادَق عليه في آجاله القانونية؟

7. ما مدى فعالية POS في ضبط عمليات البناء ومراقبة النمو العمراني؟ وهل يساهم في محاربة التجاوزات العشوائية؟

8. هل ترون أن POS يساهم في تحسين التوزيع المجالي للخدمات والمرافق العمومية؟ وهل يتم تقييم أثره بصفة دورية؟

المحور الرابع: التناسق بين أدوات التخطيط الحضري

9. كيف يتم التنسيق بين الPDAU وPOS على مستوى التخطيط والتطبيق؟ وهل يوجد انسجام أو تداخل بين أدوراهما في الميدان؟

10. إلى أي مدى يتم إدماج المعايير البيئية (المساحات الخضراء، الموارد الطبيعية، المناطق المحمية) في هذين المخططين؟

المحور الخامس: الفعالية والأثر على التنمية المستدامة

11. برأيكم هل ساهمت أدوات التخطيط الحالية في الحد من البناء الفوضوي وتشويه النسيج العمراني؟ وهل لمستم أثرها في تحسين الإطار المعيشي؟

12. ما هي أبرز الاقتراحات التي ترونها ضرورية لتفعيل أدوات التخطيط الحضري بشكل أكثر فاعلية من أجل دعم التنمية المستدامة في ولاية خنشلة؟

People's Democratic Republic of Algeria
Ministry of Higher Education and Scientific Research
Abbas Laghrour University of khenchela
Social and Human sciences faculty

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عباس لغرور خنشلة
كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية

جامعة عباس لغرور خنشلة

قسم العلوم الاجتماعية
المرجع: ك ع اج ان/ق ع اج /2025

السنة الجامعية: 2025/2024
خنشلة في : 05 AVR 2025

الى السيد: مديرية المتحف
التعمير والسياحة

الموضوع :تسهيل مهمة

تحية طيبة وبعد :

يطيب لنا ان نتقدم الى سيادتكم بهذا الطلب والمتمثل في تقديم التسهيلات الممكنة للطلبة الاتية اسماؤهم:

الرقم	الاسم واللقب	التخصص	رقم بطاقة الطالب
01	سابق بشرى	علم الاجتماع الحضري	2020 3407818
02			
03			
04			

بغرض جمع المعلومات الضرورية في انجاز بحث (ها)الموسوم

بـ: دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة

.....

.....

واجراء تربص ميداني بمؤسستكم من اجل تكملة اعداد بحث ميداني

تقبلوا منا فائق التحية والاحترام

رئيس القسم

ملخص الدراسة

تناولت هذه الدراسة تحليل دور أدوات التخطيط الحضري في تحقيق التنمية المستدامة، من خلال مقاربة شمولية تستند إلى استكشاف الأطر القانونية والتنظيمية والتقنية التي تُسهم في ضبط المجال العمراني وإعادة تشكيله وفق رؤية تنموية مستدامة. وتركز بشكل خاص على فعالية الأدوات التخطيطية المعتمدة في الجزائر، وعلى رأسها مخطط شغل الأراضي (POS) ومخطط توجيه التهيئة والتعمير (PDAU)، باعتبارهما أدوات مركزية في إدارة النمو الحضري وتوجيه التوسع العمراني. وقد سعت الدراسة إلى تحليل مدى تكامل هذه الأدوات مع الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة: البيئية، عبر حماية الموارد والمحيط العمراني؛ والاجتماعية، من خلال دعم توزيع عادل للمرافق والسكن؛ والاقتصادية، من خلال خلق بيئة ملائمة للاستثمار وتحسين البنية التحتية.

وقد تم دعم الجانب النظري للدراسة بعمل ميداني أُجري على مستوى مديرية التهيئة والتعمير لولاية خنشلة، حيث تم استقصاء آراء الفاعلين المحليين، وتحليل الوثائق التخطيطية الرسمية، والوقوف على مدى نجاعة هذه الأدوات على أرض الواقع، وكشف التحديات العملية المرتبطة بتطبيقها. وتوصلت الدراسة إلى أن فعالية أدوات التخطيط لا تتحقق إلا ضمن إطار مؤسساتي متكامل، يستند إلى تنسيق فعّال بين مختلف المتدخلين، ومتابعة دورية للتنفيذ، وتحيين مستمر للخطط بما يواكب التحولات الاجتماعية والعمرانية والبيئية.

وفي ضوء ذلك، تؤكد الدراسة أن نجاح السياسات التخطيطية لا يرتبط فقط بتصميم الأدوات ووجودها على المستوى النظري، بل يتطلب تجسيدها العملي ضمن رؤية شاملة تُراعي خصوصية المجال المحلي وتضع في الاعتبار احتياجات السكان وتطلعاتهم المستقبلية.

الكلمات المفتاحية: التخطيط الحضري، التنمية المستدامة، أدوات التخطيط، POS، PDAU، المجال العمراني.

Study Summary :

This study analyzes the role of urban planning tools in achieving sustainable development through a comprehensive approach that explores the legal, regulatory, and technical frameworks contributing to the management and restructuring of urban space according to a sustainable developmental vision. It focuses particularly on the effectiveness of the planning tools adopted in Algeria, especially the Land Occupation Plan (POS) and the Master Plan for Development and Urban Planning (PDAU), which are considered central instruments for managing urban growth and guiding spatial expansion. The study aims to assess the extent to which these tools integrate the three pillars of sustainable development: environmental, through the protection of natural resources and the urban environment; social, by promoting fair distribution of housing and services; and economic, through fostering investment and enhancing infrastructure.

The theoretical framework of the study was reinforced by fieldwork conducted at the Directorate of Planning and Urban Development in the province of Khenchela, where the views of local actors were gathered, official planning documents were analyzed, and the actual effectiveness of these tools was assessed. This field investigation also revealed the practical challenges associated with their implementation. The study concludes that the effectiveness of planning tools can only be realized within an integrated institutional framework that relies on effective coordination among stakeholders, regular monitoring of

implementation, and continuous updating of plans to reflect evolving social, spatial, and environmental dynamics.

In light of these findings, the study emphasizes that the success of urban planning policies does not merely depend on the design and theoretical availability of planning tools, but on their practical application within a comprehensive vision that respects local specificities and addresses the actual needs and future aspirations of the population.

Keywords: urban planning, sustainable development, planning tools, POS, PDAU, urban space.